الفصل الرابع

قَتْلٌ مؤكد

«لسنا مخلوقاتٍ غيرَ كاملة تحتاج إلى تحسين وحسب؛ بل نحن ثوار بحاجة إلى أن يضعوا أسلحتهم»

- سي إس لويس، من رواية مشكلة الألم

كان مـن المستحيل جلبُ انتباه النادلة التي تعمـل في البار الموجود داخل مركز دالاس للمؤتمـرات من كثرة الزحـام؛ إذ كانت الصالـة تضيق بالشبـاب ذوي الشعر القصير، والسواعـد المفتولـة، والقمصان الضيقة قصـيرة الأكمام، الذين التفـوا حول الطاولات الصغـيرة، وكان المـكان أشبه ما يكون بغابة من زجاجات البـيرة الفارغة والكؤوس التي تنتظـر إعادة ملئهـا. كانت مدينـة دالاس تستضيـف مؤتمر الجمعيـة الأمريكية للأمن الصناعـي، وقد حضـر المتعاقدون الأمنيّون المستقلون إلى هـذا المؤتمر بهدف التشبيك. وكان الوهج الأحمر المنبعث من السيجار يسطع فوق المناقشات الخفية حول فرص محتملة للمرتزقة وأعمال الأمن بين هواة متحفزين ومحترفين صقلوا خبراتهم في أرض المعركة، عاد أكثرهم لتوه من العراق أو أفغانستان.

قـد يبدو مؤتمـر الجمعية الأمريكية للأمـن الصناعي مؤتمراً ممـلاً لعرض المعدات الأمنيـة وكاميرات الفيديو، غـير أنه تحوّل في هذه الأيام إلى مركز اجتماعي للمتعاقدين الأمنيـين، و معرض ممتد للأدوات ذات التقنيـة العالية لمزودي الخدمات الأمنية. ونحن اليـوم في صيف عام 2004، وهذا هو أول مؤتمر للجمعية يظهر فيه بوضوح تأثير الحرب على العراق في صناعة الأمن الخاص. فقد ولى عهد المؤتمرات التي كانت تعقدها منظمة جنـود المغـانم في فنادق لاس فيغاس البالية. ولما كان الطلب على الخدمات الأمنية قد بلغ

أقصى أوجه في العراق، فإن بإمكان الجنود السابقين العثور على فرص مهنية علنية غير مشبوهة لدى شركات مرموقة مثل بلاك ووتر، وتربل كانوبي، و ستيلي فاونديشن، وغيرها من الشركات الأمنية الخاصة التي تنتشر خلف طاولات العرض الممتدة على أرض المعرض الشاسعة. وتأتي الشركات المعنية لعرض خدماتها في حجرات أنيقة لجلب الزبائن المحتملين، ولقاء الأصدقاء، وتوزيع المنشورات، والتحدث في قضايا العمل مع الشركات الأخرى. ويأتي المتعاقدون الأمنيون قليلو الأصدقاء، كثيرو المال إلى هذه المعارض والمؤتمرات من كل حدَب وصوب كمجموعات «النَّوَر» بحثاً عن أشخاص يماثلونهم في التفكير من أبناء القبيلة. ويُخبر المتعاقدون الأمنيّون المستقلون أترابهم عن هذه المعارض والمؤتمرات عن طريق ما يتبادلونه من رسائل إلكترونية فيما بينهم حول آخر الأنباء ومن سيحضر هذه المؤتمرات ومن سيتغيب؟. ويمكنهم هنا أن يتحدثوا عن عملهم، ويقتسموا غرفة في فندق، ويقابلوا عملاء جدداً، ويستعيدوا ذكريات مهمات سابقة شاركوا فيها، ويتعرفوا أصدقاء جدداً. ولمّا كانت أنباء العقود الأمنية الجديدة تتسرب في مثل هذه المؤتمرات، فإن المشاركة في مثل هذه النشاطات يمكنها أن تقلل من مُدَدِ البطالة المحتومة التي يتعرض لها المتعاقد الأمني في حياته المهنية. وبالأخذ في الحسبان الأجر اليومي المرتفع الذي يتقاضاه المتعاقد الأمني، فإن حضور هذه المؤتمرات يعني بالنسبة لهم تفويت فرصة كسب 400 إلى 600 دولار في اليوم، ولكنهم لا يبالون بذلك؛ فالمحترفون من المتعاقدين الأمنيين يعلمون أن مواصلة العمل في مهمة بعد أخرى سيترك آثاراً سلبية فيهم، عدا التأثير السيّئ في حياتهم الشخصية؛ فالمتعاقد الأمني يصعب عليه الاحتفاظ بصديقة له، فما بالك بشقة سكنية؟. وفي السوق الأمنية الخاصة المتناثرة حول العالم، حيث يقفز المتعاقد الأمني بين الأماكن الملتهبة في العالم وبين موطنه، فإن حضور هذه المؤتمرات مع أبناء القبيلة يسمح لهم بالاستمتاع بالشعور بالانتماء إلى شيء، وهو شعور لا يجدون مثيلاً له في موطنهم.

وفي الحانة التابعة لمركز المؤتمرات، عقد شاب ثرثار مفعم بالحيوية، يعمل لدى بلاك ووتر اسمه شانون كامبل، مجلساً له حول واحدة من الطاولات الصغيرة المستديرة في الحانة. وحين بدأ يسرد لي قصة حياته بوصفه متعاقداً أمنياً، اتسع نطاق دائرة المتحلقين

حوله مع تزايد الشبان الذين توقفوا ليستمعوا إلى الحديث. يبلغ شانون من العمر خمسة وثلاثين عاماً، ويتدلى شعره الأشقر الغامق الطويل فوق جبهته، ويشابه شانون إلى حد المطابقة نجم فيلم «كثيب الرمال» فيما عدا أنه يلبس قميصاً قصير الكمين، وصندلاً، وقبعة كقبعة المتسكعين على الشواطئ، ويتمتع شانون ذو الجسم الصغير والقامة القصيرة نسبياً بالمقارنة مع بقية أقرانه، برشاقة ومرونة كبيرتين في الحركة، ولا تظهر عليه ملامح العسكريين ولا هيبتهم، ولا تصرفاتهم، ولا حديثهم. ومن الغريب أنه يلقب بطُعْم النمر- ليس لأنه يشابه القطة في مظهره وسلوكه، بل لأنه يصر على القول: إن أكثر النساء المتزوجات يلاحقنه حين يعود إلى بيته لقضاء إجازة العمل.

ويبدو أن تبجح شانون يخفي تحته قلقاً من نظرة أقرانه المتعاقدين الأمنيين إليه؛ لأنه واحد من بين قلة من المتعاقدين الأمنيين الذين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية ويقومون بمهمات أمنية عالية المستوى في العراق. لكن إذا كانت بلاك ووتر ترغب في بث صورة محددة عن نفسها، فإن شانون هو خير من يمثل هذه الصورة؛ ففي اليوم الذي سلّمت فيه سلطة التحالف المؤقتة مقاليد الحكم إلى العراقيين، ظهرت صورة شانون بوضوح في وسائل الإعلام وهو يفسح الطريق أمام بريمر ويقف إلى جانبه حين كان يتحدث في المؤتمر الصحفي. ولا بد أن شانون يحظى بمنزلة رفيعة لدى بلاك ووتر لدرجة أنهم كلفوه بالإشراف على حجيرة بلاك ووتر في مؤتمر الجمعية الأمريكية للأمن الصناعي. ويتمتع شانون بسرعة البديهة، وهذه السمة، بالإضافة إلى مهاراته العالية في الرماية، جعلته اختياراً مفضلاً لدى إدارة الشركة، وعلى النقيض من أكثر العاملين في قطاع المتعاقدين الأمنيين الخاص، يعترف شانون بأنه من المعجبين بالكاتب سي إس لويس، ولا سيما روايته التي عنوانها «مشكلة الألم» التي يحملها معه دوماً، ويمكن لمن يتصفح نسخته من الرواية أن يرى تعليقاته على جانبي صفحاتها، والخطوط التي وضعها تحت بعض الفقرات، وهو ما يدل على كثرة قراءته لها.

وبخلاف أكثر المتعاقدين الأمنيين المستقلين الذين ينتقلون عادة إلى قطاع الأمن الخاص بعد خدمة مِهنية في الجيش أو الشرطة، جاء انتقال شانون إلى هذا القطاع بعد أن قرأ مقالة في الصحف عن هيئات المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة، كشركة

النتائـج التنفيذية وشركة ساندلاين، فعرف عند تلـك اللحظة أنه وجد ضالته المنشودة. فراح يعمل في النهار في عدد من الوظائف من بينها إدارة متجر لبيع الزهور، تعود ملكيته إلى صهـره، وعمـل أيضاً في مؤسسة لخدمات الجنائز، واستنفـد كل ما لديه من اعتماد في بطاقات الاعتماد التي لديه من أجل أن يدفع مصاريف دروس الكاراتيه وفنون القتال والدفـاع عن النفس، واستخدام السـلاح، والحراسة والرماية، حتى أصبح لديه ما يكفي مـن الخبرة تؤهله لدخـول القطاع. وبعد العمل مدة وجيزة في شركة ماركيز فانس مانس ماركيـز (إم في إم)، وهـي واحدة مـن بين الشـركات المتعاقدة مع وكالـة الاستخبارات المركزية، انتقل شانون إلى بلاك ووتر، حيث أدرك فيها أن القدرات الذهنية هي على قدر مساوٍ من الخبرة العملية في دفع نجاحه المِهني في هذا الحقل الذي اختار العمل فيه.

وكمـا أوضـح لي بقولـه: «إن التعاقـد الأمني ليس مِهنـة لأبناء الـذوات وأصحاب الرتب العليا، فأولئك يجتهدون فقط في الاستجمام، وكل ما يحسنون فعله هو الشكوى والتذمـر. إنهـا شيء ذهني، عليك أن تتحمل المشقـات والصعاب التي ترافق العمل في أماكن مثل العراق. وفي الحقيقة إن المعيار الوحيد في الوصول إلى هناك هو أن تكون قد ذهبـت إلى هناك. هيه، وإن كنت من الشرطـة العسكرية، أقول لك تقدم بطلب للعمل في بلاك ووتر».

ويبـدو أن دخول هذا القطاع أسهل مـن المكوث فيه؛ لأن شانون يقول لي: إنه حتى بعد إنهـاء مدة التدريب، يمكـن للمتعاقد أن يفقد وظيفته في مدة التبديـل. إن تقلب المتعاقد الأمنـي بين العمل مـدة تسعين يوماً والإجازة ثلاثين يوماً يعنـي أنه سيحصل على نصف ما يتوقع أن يحصل عليه من أجر في هذه المهنة: «وحتى لو نجحت في تحصيل عقد عمل، فـإن علاقتك مع بلاك ووتر تبقى في مهب الريح... فنحن نقبل عشرين متعاقداً، ونسرح عشـرة، التجربة عن طريق النـار، وليس لهم أن يتذمـروا إذا لم ينجحوا في بلاك ووتر. بعض الأشخاص لديهم المهارات المطلوبة، وبعضهم الآخر لا يهتم سوى بالمظهر والأدوات. فهـم يلبسون الكوفية المبلطـة، أو يلبسون قميصاً يحمل شعار بـلاك ووتر، ويظنون أنهم بذلـك أصبحوا من المحترفين. إن الأشخاص الذين أكـن لهم الاحترام هم الذين يسكن

الخمسة منهم في بناية صغيرة في الريف، مثل هؤلاء هم المحترفون حقاً الذين يمكنهم إنجاز المَهمة.

«إن الأجور المجزية تجدها في عقود العاملين في الوكالات الحكومية الأخرى. وتقوم شركة إم في إم بتأمين حراسة العاملين في تلك الوكالات، لكن على الحراس أن يحصلوا على أعلى التصاريح الأمنية. وإن كنت قصيرَ القامة أعورَ، فإن بإمكانك العمل معهم ما دمت حاصلاً على تصاريح الاطلاع على أسرار الدولة، وإذا أردت أن تعرف من هم الذين يعملون مع الوكالات الحكومية الأخرى، فهم الذين يحملون بطاقتيّ هُوية، الأولى بطاقة توظيف في وزارة الدفاع، والأخرى صادرة عن السفارة. وتكون بطاقاتهم الصادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية ثخينة؛ لأنها تستخدم أكثر من غيرها.

«يمكن تشبيه بلاك ووتر بالمطعم الذي يرتاده مئات الأشخاص. وفي العادة يمكن تقسيم هؤلاء إلى فئتين: هناك فئة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً وهم الأدعياء الذين يسعَوْن إلى جمع أكبر قدر من المال في هذه المهنة، وهناك فئة الذين تزيد أعمارهم عن الثلاثين- الأشخاص المتزوجون الذين يعيلون أسرهم، ويبحثون عن عمل جاد. إن أكبر الأشخاص سناً ممن عملت معهم في بلاك ووتر هو شخص اسمه جيسي ويبلغ من العمر خمسة وخمسين عاماً. وأشهر ما يعرف به هذا الشخص هو أنه شارك في عدد كبير من الاشتباكات التي تعرض فيها لإطلاق النار ونجا منها جميعاً. وهو من الريف الأمريكي، ويتمتع بأداء مثالي خالٍ من الأخطاء».

ويريد شانون أن يوضح عالم المتعاقدين المستقلين في «بغداد»، فقام برسم خريطة ساخرة لمدينة بغداد على منديل المائدة: «هنا تقع المنطقة الخضراء وحولها المنطقة الحمراء، والمنطقة الخضراء هي منطقة واضحة الحدود تمتد بمحاذاة نهر دجلة ولها ثلاثة مداخلَ محكمة وخاضعة للسيطرة. والمنطقة الخضراء هي المنحنى الواقع فوق التواء نهر دجلة- ويطلق على المنطقة الواقعة في هذا الالتواء الإبهام، وهي تسمية مهذبة وأكثر ذوقاً من الاسم المتعارف عليه بين المتعاقدين. وتأتي قذائف الهاون من هنا»، وأشار إلى جهة الشمال الغربي من النهر، «لتضربَ القواتِ الأمريكيةَ في رأس منطقة الإبهام. وتتمركز عناصر الوكالات الحكومية الأخرى قبالة نهر دجلة، ويوجد لديهم استراحة ومقصف

في غايــة الروعة. ويمكنــك أن تجد فيها «شوكولاتة سنيكرز» والبوظــة الأمريكية الناعمة. وهنــا تقع بوابة السفاحين، وعلــى مقربة منها بوابة السفاحين الصغار، وقد فجرت حافلة ملغومة تحمل قنبلة زنتها نصف طن تقريباً على بوابة السفاحين الصغار، وزلزل الانفجار المنطقــة كلها، وتحركت الأرض مــن تحت أرجلنا، وحين سمعنا صــوت الانفجار ونحن في المنزل التابع لبلاك ووتر، لم نتحرك من أماكننا، ونظر بعضنا إلى بعض، وقلنا: (يبدو أنه انفجار حافلة مفخخة). ويقطن المتعاقدون المستقلون في المنطقة الخضراء. وأخطر طريق في العراق هو الدرب الإيرلندي- وهو الطريق الذي يوصل المنطقة الخضراء بمطار بغداد الدولي، ويسمى هذا الطريق أيضاً طريقَ العبوات الناسفة التي تفجر عن بُعْد. إننا نذهب إلى كل مــكان. ويقــال عنا في المنطقة الحمراء: إننا قتلة مستأجرون. ويطلقون علينا أيضاً وصف «المرتزقة». والشكر للرب على محطة سي إن إن.!».

وانطلــق شانــون بالضحك الذي انتهــى بالسعــال، وكان عليه أن يطفــئ «سيجاره»، ويحتســي قليلاً من الخمــر قبل أن يتابع حديثــه. «بعض الفتيات العراقيــات يأتين إلينا لأخــذ الصــور معنا، وتذكر بطاقات الهويــة التي نحملها أننا متعاقــدون مع بلاك ووتر، ولكننا لا نملك أن نعترف بذلك، وهم يظنون أننا نشتبك في القتال كل الوقت، ويشاهدنا الجيش ونحن مدججون بالسلاح، فيطرحون علينا أسئلة مثل: «كم قتلاً مؤكداً تسجلون في كل مــرة تخرجــون فيها؟» وواضــح أنه ليس لديهم أدنى فكرة عمــا نفعل. وهم كذلك يظنون أننا قتلة مستأجرون».

وكان يجلــس حول المنضــدة وسط سديم الدخان المنبعث مــن «السجائر» و«السيجار» بضعة عشر من المتعاقدين الآخرين الذين يتدخلون من وقت لآخر بملحوظاتهم الخاصة، أو يهــزون رؤوسهــم تأييــداً لكلام شانون. وكان هــارت براون أكــثرَ المتعاقدين هدوءاً في المجموعــة، وهو شخص حسن البزة، صغير الجسم، ويتحدث ببلاغة، ويتصرف كرجال الأعمــال، ويحمل شهــادة علمية من جامعــة آرلينغتون في تكساس، ويبــدو هارت في غير مكانــه وســطَ هذا الجمــع من عــالم المتعاقدين الأمنيين، مــن الرجال حليقــي الرؤوس، عريضــي الشوارب، ضخام الأجسام، مفتــولي السواعد، من الطبقة الكادحة من الجنود السابقــين، الذيــن ينحدر أكثرهم مــن عمق الجنــوب الأمريكــي. إلا أن الانطباع الأولي

قـد يخدع المرء أحياناً، فقد عمـل هارت ضمن فريق الحراسة الشخصي المرافق للرئيس الهاييتي أريستيد مع مؤسسة ستيلي قبل أن ينتقل إلى العمل لحراسة بريمر في العراق مع بلاك ووتر، وهو لا يزال ينفذ عدداً من تلك المهمات منذ ذلك الوقت. يقول هارت: «كنت أظن أن الحراسة الشخصية المرافقة لبريمر كانت مهمة عالية المستوى يمكن أن أستفيد منهـا في المستقبل. خمسة أو عشرة أعوام علـى الأقل، كنت أظنها استثماراً كبيراً، وكنت أظن أن تلك الفرصة ما كانت لتسنح لي لو لم يكن لدي الخبرة الكافية. لقد كان من غير العـادي أن أكلّف بالجانب العملياتي في المهمة». وكلمة «غير العادي» هي الوصف الدقيق، لأن هـارت عمـل في الجوانب غـير الأمنية لـدى وزارة العدل وشركة وورلـد كوم، ويحمل شهـادات علمية في هندسة الطب الإشعاعي، وعلم السلوك الإنساني، والعدالة الجنائية، والمـواد الخطرة. ومـن الواضح أن هذا الشخص المثقف يقضي وقتـاً في التفكير فيما هو أبعد من جانب إطلاق النار في هذه المهنة. وأهم من ذلك أن هارت لديه المقدرة على توقع المستقبل، ويدرك بعض المتطلبات المتضاربة في هذا العمل:

«في العراق، لدي قلق من قضية السيادة. إنني قلق من فكرة حمل السلاح تحت مظلة التحالـف، ولكننـا الآن في دولة ذات سيـادة، فما هي بالضبط تبعـات حمل السلاح؟ ... لقـد أصدر بريمر أمراً باستثناء المتعاقدين الأمنيين من الخضوع لقوانين البلاد، ولكنني اليـوم أكثر تـرددا مع تغيّر وضع السيـادة». ومما زاد في تردد هـارت رؤيته تدني معايير مـزودي الخدمـات الأمنيـة بعد فـورة الطلب في سوق الخدمـات الأمنيـة في العراق». لو اتصـل بي أحد للعمل في مهمة أمنية، فإنني سأصر على معرفة التفاصيل كلها. لقد شهد هـذا القطاع توسعاً كبيراً لدرجة أن الشـركات العاملة فيه لم تعد تهتم بالعاملين لديها». وحـين كان هارت يعمـل في العراق، كان يشعر بالقلق أيضاً مـن العمل بانسجام مع جهاز خدمـات الأمن الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. وتوجد عداوة متأصلة بين خدمـات الأمـن الدبلوماسي والمتعاقديـن الأمنيين، فخدمات الأمـن الدبلوماسي، تنظر إلى المتعاقديـن الأمنيين بوصفهم رعاةَ بقر يتقاضَوْن أجوراً فاحشة أكثر مما يستحقون، في حـين ينظر المتعاقدون الأمنيّون إلى العاملين في خدمـات الأمن الدبلوماسي بوصفهم بيروقراطيـين غيرَ أكفاء. وقد أدى هذا التنافـر المنبثق عن الصدام الثقافي بين خدمات

الأمـن الدبلوماسي والمتعاقدين الأمنيين إلى تشويش التماسك الجماعي الذي يمكن أن يكـون عنصراً مهماً للبقاء في بيئة محفوفـة بالمخاطر. وفي قرار آخر ميّز هارت عن بقية المتعاقدين، رأى هارت أن المخاطر المجتمعة في العراق لا تساوي المال الذي سيحصل عليه مـن العمـل هناك؛ لذلك قـرر التوقف عن العمل بعـد إنهاء العقود التـي التزم بها. ومن حسن حظ هارت أنه يملك شهادات علمية وخبرات عملية من شأنها أن تلطف من عملية تحولـه من العمـل الأمني إلى العمل المـدني. وهذه المزيّة غير متوافـرة لأكثر العسكريين السابقين وأفراد الشرطة الذين يعملون بصفة متعاقدين أمنيين مستقلين.

فهل سيقبل هارت العمل في العراق لو عرض عليه مزيد من المال؟ رد هارت باستهجان بعد أن هزّ كتفيه: «العراق؟ أملك القبول والرفض، ولكنني بالتأكيد سأجيب بالرفض»،

بيـد أن لامونت، الجنـدي السابق في المارينز، الضخمَ الجثـة، ذا الأصل الإفريقي، لا يتفـق مـع هارت؛ إذ رد قائلاً: «العـراق هو بحكم المباراة النهائيـة في الدوري الممتاز لكـرة القدم. إنها منبع المال». وهمّ لامونت الوحيد هـو أن يرى أولاده وقد أنهَوْا سنتهم الدراسيـة وأن يحصـل على عقود كافية تمكنـه من توفير العيش الكـريم لهم. ومع أن أكـثر العقـود تدفع أجراً يتراوح ما بـين 500 دولار إلى 650 دولاراً في اليوم، إلا أنه كان يتقاضى 850 دولاراً في اليوم من عمله الأمني لدى المنظمات الحكومية الأخرى. ويسعى لامونـت لتأمـين فرص جديدة تمكنه مـن استغلال ما يتمتع به مـن رخص أمنية عالية المستوى حصل عليها من عمله السابق في المارينز من أجل تحقيق أكبر قدر من الدخل. وعلى الرغم من كونه وطنيًا متحمسًا ويملك خبرة قتالية عملية، فإنه يشكك في أسباب وجودنـا في العـراق، ليس من وجهـة نظر قانونية كمـا يفعل هارت، بل مـن وجهة نظر أخلاقيـة. ويردف لامونت قائلاً: «حـين كنت في الجيش، تعلمنا تنفيـذ الأوامر دون أن نسـأل، وكنـت ألتزم ذلك. أمـا الآن وبعد خروجي من الجيش، فإننـي أرغب في معرفة السبب الحقيقي لوجودنا في العراق».

ثم رن جرس هاتفه الخلوي، فتوقف النقاش. كان لامونت يحاول تشكيل فريق حراسة شخصـي لتنفيـذ عقـد أمني قصـير الأجل في مـا يسمى «إسرائيـل». فقال بعـد أن أتم المكالمة: «هل لديك رغبة في العمل في القدس؟ إنهم يدفعون 550».

فرد شانون بامتعاض: «خمس مئة وخمسون»؟!

«بالتأكيد، ولم لا؟ أليست مالاً. وهناك عقد آخر يتبعه في بكين».

وأشاح شانون بيده تعبيراً عن رفضه للقدس؛ فقد ذاق طعم عقود المخاطر الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، ولا يريد أن يضيع وقته في أي شيء أقل، وهو ينوي العودة إلى الحلة في العراق للالتحاق بما سماه عقود الحراسة الشخصية «القتالية»، وهي مجموعة حراسة من المرجح أن تتعرض للهجوم وتجد نفسها وسط نزاع مسلح. «في المرة الفائتة حين كنت هناك نفذت عمليتي قتل مؤكد، وهناك أناس يقولون: إن أشياء كثيرة ستدور في ذهنك حين تقتل إنساناً، وقد رأيت شخصاً قادماً نحوي، فصوبت سلاحي وضغطت على الزناد، فأصبت قلبه؛ فسقط قتيلاً، ثم وجه شخص آخر سلاحه نحوي، فضغطت على الزناد ورشقته بالرصاص. ولم أفكر بما حدث».

يمكن القول: إن أكثر المتعاقدين الأمنيين يشابهون في حالهم حال لامونت- فهم عسكريون أو أفراد شرطة سابقون أدركوا أن مهاراتهم المتخصصة ليس لها قيمة تذكر في العالم المدني، فقبلوا بالمخاطرة مقابل الأجور العالية لتوفير عيش كريم لأسرهم. ومع ذلك، وجدت أن 10% من المتعاقدين الذين قابلتهم يعدون أنفسهم متعاقدين أمنيين محترفين أقبلوا على هذا العمل؛ لأنهم يستمتعون بلبس الدروع وحمل الأسلحة الثقيلة في هذه المهنة ذات الأجر المرتفع، والمخاطرة الكبيرة، والإثارة العالية المهيجة لهرمون الأدرينالين، كما هي حال شانون. وهناك أيضاً حفنة من الرجال من أمثال هارت، دخلوا إلى هذا المضمار في عقد واحد أو عقدين ثم رأَوْا أن المال الذي يحصلون عليه لا يساوي المخاطرة بالموت أو الإصابة بجروح بليغة. ويبدو أن الخط الفاصل هو القدرة على تحصيل أجر مشابه يساوي 80 ألف دولار إلى 150 ألف دولار سنوياً في مهنة أقل خطورة. وسينتقل بعضهم إلى وظائفَ أكثرَ أمناً بأجر مساوٍ؛ وبعضهم سيضطرون إلى العمل في مهاوي الردى للحصول على مثل تلك الأجور.

وبينما كنا نجلس في الحانة نشرب ونتحدث، كانت أعداد متتابعة من مندوبي مبيعات المصانع تحوم حولنا كالرخم، يحاولون بيع أدوات جديدة ذات تقنية عالية للمتعاقدين.

وهم يدركون أنه لا يوجد زبون أفضل من متعاقد أمني عاد لتوه إلى البلاد بعد أن أمضى ثلاثة أشهر في تنفيذ عقد أمني في العراق بأجر قدره 600 دولار في اليوم أو يزيد. وكان المندوبون يجوبون القاعة لابسين قمصاناً متشابهةً تحمل شعارات المصانع التي يمثلونها وبأيديهم أجهزة حاسوب محمولة لتقديم عروض دعائية عن منتجات شركاتهم. ولما كان شانون هو الشخص الذي يتولى حجرة بلاك ووتر في المعرض، فقد أتيحت له مشاهدة العروض وتجربة المنتجات المعروضة.

اقتحمت مجموعة من ممثلي الشركات المصنعة للأدوات الأمنية جموع المتعاقدين المتحلقين حول شانون، وأخرجوا حقيبة عادية مصنوعة من الزجاج المغزول، وادعوا أن هذه الحقيبة يمكنها تعطيل اتصالات الهواتف الخلوية ضمن دائرة قطرها 183 متراً -تقريباً- وهذه الأداة سلاح مهم لمقاومة الألغام الأرضية التي تفجر عن بعد، وهي سلاح المقاومة المفضل. أثار هذا الادعاء اهتمام شانون، فخرجنا إلى الساحة لمشاهدة عرض تجريبي على عمل هذه الأداة.

وبنبرة المتحمس التوّاق، قال البائع، وهو يضحك: «راقب هذا»، وضغط بإصبعه على الزر الأحمر الموجود على يد الحقيبة؛ فاختفت إشارة شبكة الاتصال من هواتفنا الخلوية. وأردف مندوب المبيعات قائلاً: «إن هذه الأداة مصممة لإحباط محاولات تفجير الألغام الأرضية التي تفجر عن بعد»، وكان يشعر أن عليه أن يذكرنا بذلك، لكننا لم نذكره بأنه قد عطّل أنظمة الاتصال كلها في المعرض. أخذ شانون بطاقة عمل المندوب ووعده بأن ينقل المعلومات إلى الإدارة العليا في الشركة لمراجعتها.

إن الأدوات والعدد الجديدة ذات التقنية العالية المصممة لتعطيل تفجير الألغام الأرضية عن طريق الهواتف الخلوية هي مثال واحد فقط على تأثير الحرب الجديدة في هذه الصناعة التي تشهد رواجاً كبيراً وتدفعها إلى سرعة الابتكار والإبداع. وكان لي محادثة قصيرة في الداخل مع أحد مندوبي المبيعات من شركة سكاليتا مولوني آرمورينغ تنسجم مع الدور التقليدي للمنتجات الأمنية. كان المندوب يروج لسيارة ليموزين سوداء تزن ثلاثة أطنان تقريباً وتباع بمئة وثمانية عشر ألف دولار بوصفها أفضل خيار لمدير الشركة الذي يعاني من وجود موظفين ناقمين عليه مستاءين من العمل، ويبلغ ثمن النسخة المطوّلة من

هـذه السيارة 135.000 دولار أمريكي. وكلا النوعين يمكنهما صد رصاصات ماغنوم عيار 44 ملـم، ورصاصـات إم 61، ويمكنهـا تحمل انفجار لغم أرضي من نـوع إم 67 ينفجر من مسافة 20سم أسفل السيارة، وصمم زجاج نوافذ السيارة بطريقة تحول دون تكسر الزجاج إلى الخـارج أو الداخـل بسبب تغطيته بطبقـات متينة متعددة من الأغشيـة البلاستيكية. وتقوم شركة سكاليتا مولوني بتصفيح ممتاز لسيارات جي إم سي سوبربان، التي أصبحت الخيـار المفضل للشركات الأمنية في العـراق. ويعد السوق السابقة لهذه السيارات من كبار الشخصيـات ونجوم السينمـا ومديري الشركات الذين يطلبون سيـارات مصفحة شيئاً لا يذكر بالمقارنة مع الطلب الذي أحدثته العراق والحرب على الإرهاب.

ومـع حلول المساء تحـوّل مشهد العرض الممـل للأقفال، وكامـيرات الفيديو، وأنظمة التعريف التي تعتمد على بصمة العين، والحواجز الفولاذية إلى غشاوة ضبابية ممزوجة باللون الأحمر، والأبيض، والأزرق. وأصبحت السمة المميزة للعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر هي أن الاستخدام المفاجئ لكل شيء بدءاً من الأقفال إلى البنادق لم يعد من الضروريات وحسب، بل من المتطلبات الوطنية. ويعكس النشاط الصاخب في هذا المعرض بكل وضوح الانفجـار الحديث الذي طرأ على هذه الصناعة؛ فالعدو الجديد في حِقْبة ما بعد الحرب البـاردة هـم «الإرهابيـون»، ويبدو أن الجميع يحاولـون الدخول إلى هـذا القطاع الأمني الخاص. وتتعاظـم الفرص أمام الشركات الجديدة التي تتمتـع بالذكاء والمثابرة، تماماً كمـا حـدث في طَفرة الدوت كوم. حتـى إن المتحدث الرئيس في هـذا المعرض، وهو عمدة نيويـورك السابـق رودولف جوليـاني، أصبح الآن يديـر شركة أمنية خاصـة ولها عملاء مـن كبرى الشركات الأمريكية. لقد أصبح العـالم حقاً مكاناً أكثرَ خطورة لممارسة العمل والنشاط التجاري فيه.

السوق العالمية

قبـل الحـادي عشر من أيلول/ سبتمبر من عام 2001، كانـت سوق الخدمات الأمنية الخاصة محدودة ومقصورة على الرجال الذين يأتون إلى هذه المؤتمرات والمعارض بحثاً عن العمل بوصفهم متعاقدين مستقلين. وجاءت الحرب في أفغانستان لتفتح الباب في وجه المزيـد من فرص التوظيف للمتعاقدين الأمنيـين المستقلين. ثم جاءت الحرب في العراق،

فركلت هذا الباب، واقتلعته من مفاصله، وداست عليه، وحرقته، ونشرت رماده. فكان العراق فيما يخص صناعة الأمن الخاص أول متصفح سهل الاستخدام لمواقع الويب لطفرة الدوت كوم.

كانت الحرب الأمريكية في أفغانستان حرباً خاطفة نظيفة ولم تشهد سوى عدد قليل من المصاعب كالتي ظهرت فيما بعد لتلاحق الجيش الأمريكي في العراق؛ إذ استخدمت الولايات المتحدة قوتها غير النووية كاملة وتقنية القتل العالية التي بحوزتها ضد جيش طالبان المؤلف من الأوباش وأعوانهم من المقاتلين الباكستانيين والأجانب. ومع أن الحرب كانت في البداية حرباً سرية بقيادة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، إلا أن الصراع كان مصدراً ثراً للبرامج الإعلامية المرئية والمطبوعة، حيث راح المراسلون الإعلاميون يتعقبون المواجهة المثيرة بين أنصار طالبان ذوي الثياب السوداء وبين تنين التقنية الأمريكية العالية، ونقل المراسلون هذه المواجهة بكل تفصيلاتها الدقيقة وبطريقة درامية. وكان منظر أفراد القوات الخاصة وهم على ظهور الخيل ينسقون الهجمات الجوية الدقيقة يشبه منظر العظماء السبعة وهم يقضون على دارث فادر[1]. ومع أن الهجوم استطاع قلب نظام حكم طالبان بسرعة وأدى إلى تفريق المقاتلين الأجانب الذين يدعمهم ابن لادن، إلا أن العملية بدت بمنتهى السهولة. وقد كان قرار توجيه الهجوم «بخفة» على أفغانستان يعكس حسابات الإستراتيجية والضرورة؛ ذلك أنه لم يكن بالإمكان نشر القوات العسكرية التقليدية بالسرعة المطلوبة، وأراد المخططون تجنب إصدار أحكام خاطئة كالتي وقع فيها السوفييت من قبل حين نشروا أعداداً كبيرة من الجنود على الأرض، ولقد كان الوجود الأمريكي الخفيف في الأرض الأفغانية سبباً في إحباط بواعث المقاومة لدى الشعب الأفغاني، وهو عكس ما حدث في العراق تماماً، حيث أدى الوجود العسكري الكبير في العراق إلى انتشار مشاعر السخط والاستياء التي أفضت إلى حالة مستدامة من الفوضى وانعدام الأمن.

1- استقي هذا التشبيه من سلسلة أفلام الخيال العلمي «حرب النجوم» وتحديداً من الإصدار السادس منه بعنوان «ثأر السيث»، ودارث فادر هو رمز الشر الذي كان يخطط للاستيلاء والسيطرة على المجرة كما يقول الفيلم.

كانت خطط استخدام «جيش كبير» لاحتلال العراق مرسومة على الورق منذ تسعينيات القرن الماضي، وفي أثناء العقد الأخير من ذلك القرن، عكف عدد كبير من الأشخاص، الذين أصبحوا الآن يحتلون مناصب رفيعة في حكومة بوش، على تطوير آمالهم بأن تستخدم أمريكة قوتها العسكرية تحقيقاً لذلك الهدف. وقد كان مستشارو بوش من المحافظين الجدد المهوّسين بفكرة أن العراق هو مسمار العجلة في رؤية حديثة للمصير الأمريكي. وتعود الفكرة القائلة: إن أمريكة بحاجة إلى استغلال هيمنتها العالمية باستخدام القوة العسكرية لحماية مناطق نفوذها إلى وثيقة «توجيهات التخطيط الدفاعي» التي وضع مُسَوّدَتَها عام 1992 بول وولفوفيتز الذي كان يَشْغَلُ آنذاك منصب وكيل وزارة الدفاع لتخطيط السياسات، ثم أعاد كتابتها وزير الدفاع آنذاك دك تشيني. ثم قام كل من وولفوويتز وتشيني ومعهم دونالد رامسفيلد وبقية عصابة المحافظين الجدد المنتمين بالعضوية إلى منظمة مشروع القرن الأمريكي الجديد، بترديد أصداء تلك الفكرة عام 1997 في إعلان المبادئ: «إننا بحاجة إلى تحمل مسؤولية الدور المتفرد لأمريكا في نظام عالمي يراعي أمننا وازدهارنا، ومبادئنا، وتوسيعه والمحافظة عليه». وفي رسالة وجهت إلى الرئيس كلينتون في يناير من عام 1998 وأخرى إلى زعماء الكونغرس في مايو من عام 1998، ركز مشروع القرن الأمريكي الجديد على صدام حسين، مدعياً أن إزاحته عن الحكم ينبغي أن تكون الأولية الأولى في أساس أي سياسة أمنية أمريكية، ولما ظهرت فيما بعد أسماء أكثر الذين وقعوا على الوثائق الصادرة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد في جدول رواتب حكومة بوش، لم يكن مستغرباً أن تظهر اتهامات تقول: إن الترويج للمعلومات الاستخباراتية الملفقة كان متعمداً بهدف الدفع باتجاه تحقيق سياسات كانت مقررة سلفاً.

لقد جعلت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من الهجوم على طالبان وإزالتهم من الحكم أمراً لازماً وضرورياً، غير أن تحويل التركيز العام وتسليطه على صدام حسين وما يمثله من خطر هو أمر يحتاج إلى مهارة، وهو ما افتضح فيما بعد بأنه تضليل متعمد وحملة دعائية تسويقية مقصودة تولّاها قادة الولايات المتحدة وبريطانية. واستغل بوش ومعاونوه قصة النجاح العسكري في أفغانستان والتأييد الشعبي الذي أظهرته استطلاعات الرأي العام، وبدؤوا بتوسيع نطاق حربهم الهلامية على الإرهاب. وفي

خطـاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش أمام الكونغرس عـام 2002، أفصح عن الأهداف المستقبلية للحرب حين نعت إيران والعراق وكورية الشمالية بوصف «محور الشر[1]» وإفرد صـدام حسين بالذكر دون غيره وسرد أوصاف لاذعـة لوحشية نظام حكمه. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك الخطاب، نشط ممثلون من البنتاغون ووزارة الخارجية والبيت الأبيض في إقناع الجمهور الأمريكي والعالم بأن صدام حسين يملك أسلحة دمار شامل وأنه عاقد عزمـه على استخدامها. وجرى الربـط بين صدام حسين وابـن لادن والقاعدة في جهود مزعومـة قيل إنها تهدُف إلى تحويـل النظام الدكتاتوري الاشتراكي العلماني إلى مؤامرة إسلاميـة متطرفة. ومع حلول موعد الانتخابـات النيابية النصفية في خريف ذلك العام، أظهـرت استطلاعـات الرأي العـام أن غالبية الأمريكيين تدعم جهـود بوش في الحرب، وأصدر الكونغرس «قرار العراق» الذي يخوّل استخدام القوة ضد صدام حسين.

ومع أن أكـثر دول العالم كانت تعارض اجتياح العراق، فإن الولايات المتحدة نجحت في تأمـين دعم من «تحالـف أولي العزم والإرادة» في دعم مشروعهـا المحاط بالشكوك والريبـة في العراق، وقد أطلق على هذا التحالـف «تحالف أولي الدعم والمساعدة» على سبيـل السخريـة في إشارة إلى حجم الدعـم والمساعدات المالية التـي قدمتها الولايات المتحـدة إلى الـدول التي أعلنـت انضمامها إلى هـذا التحالف، غير أن هـذا التحالف أضفـى مظهـراً واهياً خادعاً من الدعم الدولي على جهـود هي في حقيقة الأمر اجتياح أمريكـي بقيـادة أمريكيـة وتمويـل أمريكـي. وأسهمت المملكـة المتحدة، أقـرب حلفاء أمريكـة، بقوة عسكريـة معتبرة، وفيما عدا ذلـك، كانت إسهامـات دول «تحالف أولى العـزم والإرادة» مضمحلـة. ولم تكشف حكومة بوش عما قدمتـه الدول الثلاثون المعلنة والخمسـ عشـرة دولة غير المعلنـة الأعضاء في هذا التحالف مـن إسهامات في مجهود الحـرب. وتتراوح الدول التي سماهـا البيت الأبيض في هـذا التحالف من دول يمزقها الفقر والفوضى كأفغانستان، إلى جزر سولومون الصغيرة في المحيط الهادي التي ليس لديها جيش، التي طلب رئيس وزرائها بأدب أن يزال اسم دولته من قائمة التحالف بعد

1- واضع هذه العبارة الرنانة التي راجت في عهد بوش الابن هو صحافي يهودي ينتمي إلى حركة المحافظين الجدد اسمه ديفيد فرم، عمل في البيت الأبيض ضمن مجموعة كاتبي خطابات جورج بوش، ويعمل الآن في معهد المشروع الأمريكي AEI.

أن علـم مـن الصحافة عـن إرادة أمته الظاهرة في دخول هـذا التحالف. وبالرغم من المقارنـات الخطابيـة التي عقدت بين هـذا التحالف والتحالف الـذي أخرج العراق من الكويت مهزوماً عام 1991، فإنه يبقى جلياً لكل من ينظر إلى الأرقام انعدام التشابه في القـوة بما يكفي لخوض جولـة أخرى مع صدام. وفي ضوء وجود قرابة ربع مليون جندي أمريكـي، وخمسة وأربعين ألف جندي بريطـاني، وبضعة آلاف من جنود دول التحالف، فـإن المجموع العام للجنود في مسرح العمليات يبقـى أقل من نصف عدد الجنود الذين شاركوا في حرب الخليج الأولى عام 1991.

ويستشهـد النقـاد بهذا الفـارق في تعداد القـوة العسكرية للدلالة علـى أن البنتاغون كان يرقّـع بطريقة خرقـاء اجتياح العراق. ومع أن النقاد يعترفـون بأن التحالف الجديد سيواجه بقية أشلاء الجيش العراقي الذي كان في السابق جيشاً عرمرماً. إلا أنهم يغفلون حقيقة مهمة وهي أن أعداد الجنود التي شاركت في الحرب عام 1991 لا تصلح لأن تكون مقياساً تقارن به أعداد الجنود عام 2003، لسبب بسيط هو أن تدني الحاجة إلى الجنود النظاميـين جـاء نتيجة للتحوّل الذي طـرأ على الجيش الأمريكي في العقـد الماضي [بعد خصخصة الدعم والإسناد العسكريين].

خصخصة الدعم العسكري

انفـردت الولايات المتحدة على المسرح العالمي مع نهاية الحـرب الباردة، وباتت القوة العظمـى الوحيدة بجيش نظامي جـرار وليس أمامها أي تهديـد تواجهه. وقد حدث هذا بعـد الإصلاحات التي طبقت في ثمانينيات القرن الماضي، وكان من آثارها خفض الهيكل التقليدي للجيش الأمريكي.

بـدأ الجيش الأمريكي بالاعتماد على المدنيين في أداء أدوار الدعم والمساندة لأغراض محـددة بالـذات منـذ أن قام جـورج واشنطـن باستئجـار سائقي عربات الخيـول لنقل الإمدادات لقواته واستخدامه جنوداً مرتزقة لتدريب الميليشيات التابعة له في أثناء ثورته على الإنجليز، غير أن وزارة الدفاع الأمريكية لم تبدأ بالسعي نحو تأسيس شراكة رسمية مع القطاع الخاص إلا بعد حرب فيتنام. وقد دفعت التخفيضات اللازمة في هيكل القوات

المسلحة بعد الحرب، المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى البحث بَجدٍ عن وسائل لتأمين وظائف الدعم والمساندة من خارج المؤسسة العسكرية. وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام 1985، قدّم أول برنامج للدعم المدني اللوجستي المعروف اختصاراً بعبارة «لوغكاب».

وقد مكّن برنامج لوغكاب الجيش الأمريكي من توظيف شركات محددة سلفاً لتوفير الدعم اللوجستي في قطاع عريض من الخدمات مثل تزويد الكهرباء، وأعمال التنظيف، والمسكن، والصيانة، والنقل، والغذاء، والإنشاءات، وهي وظائف عادية ولكنها ضرورية لنشر الجيش. والفكرة الأساس هي أن شركة متخصصة بالبنية التحتية يمكنها إدارة عقد مفتوح وفق مبدأ الكلفة زائد الربح، وتكون هذه الشركة تحت الطلب للانتشار السريع دعماً لأي عمليات قد يدعى إلى تنفيذها الجيش الأمريكي. وبذلك وفّر برنامج لوغكاب وسيلة للجيش الأمريكي ليكون جاهزاً للانتشار السريع في أي أزمة طارئة دون أن يتحمل عبء الإبقاء على إمكانات الدعم طويلة الأمد في وقت السلم. ويمكن لهذا المبدأ أن يكون عاملاً مضاعفاً للقوة العسكرية في العمليات الطارئة غير أن النظرة الأهم لهذا المبدأ تكمن في كونه وسيلة قيمة لخفض النفقات وللتعامل مع الخفض المفاجئ والضروري في الجيش في حقبة ما بعد الحرب الباردة. كانت بداية الانتفاع من برنامج لوغكاب في أغراض محددة بالذات، ولم يأخذ هذا البرنامج شكل المِظَلّة الخدمية الشاملة إلا عام 1992، حين قام وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دك تشيني بإبرام عقد مع شركة براون آند روت بقيمة 3.9 ملايين دولار للقيام بدراسة عن الكيفية التي يمكن للجيش الأمريكي أن يستفيد استفادة كاملة من وظائف الدعم والإسناد من الشركات الخاصة.

وتعد شركة كيلوغ، براون آند روت المتفرعة عن شركة هاليبرتون القابضة، أبرز الشركات المتعاقدة مع الجيش الأمريكي. وسلف هذه الشركة هي شركة براون آند روت التي شيّدت 85% من البنية التحتية للجيش الأمريكي في حرب فيتنام. وقد استهزأ النقاد الليبراليون في ذلك الوقت من هذه الشركة التي تتخذ من ولاية تكساس مقراً لها على علاقتها الحميمة بليندون جونسون[1] قبل أن يوجهوا سهام نقدهم إلى نائب الرئيس

1- ليندون جونسون: الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة، انتخب في الأصل لمنصب نائب الرئيس حين ترشح لهذا المنصب مع جون كيندي، واعتلى سُدة الرئاسة بعد اغتيال الرئيس كيندي.

الأمريكـي الحـالي دك تشيني الذي كان يتولى منصب المديـر التنفيذي للشركة من عام 1995 وحتـى عـام 2000. وفي عام 1992 طلب تشيني من شركـة براون آند روت تقديم الخُطط والميزانيات النظرية للدعم اللوجستي لأكثر من عشرة تصورات افتراضية تتطلب نشر عشرين ألفاً من الجنود في خمس معسكرات مدة ستة أشهر. ومن الواضح أن نتيجة التقريـر الـذي لا يزال موسوماً بالسرية قد أقنعت دك تشينـي بالمزيّة العملية للتعاقد مع متعهد واحد كبير يتمتع بقدرات عالية وكبيرة لأداء الدعم اللوجستي؛ لأن شركة براون آند روت فـازت بأول عقد شامل للدعم اللوجستـي مع الجيش الأمريكي مدته خمس سنوات بموجـب برنامج لوغكاب. ومع نهاية عام 1992، كانت شركة براون آند روت موجودة في الصومـال لتقديم الدعم للجيش الأمريكي الذي كان يقوم بعمليـة «استعادة الأمل» وفي السنـوات اللاحقة قامت شركة براون آند روت بعمليات دعم ومساندة للجيش الأمريكي في روانـدة، وزائير، وجنوب غرب آسيـة، وهاييتي، والكويت، والبلقـان. وفي عام 1997، خسـرت شركـة براون آند روت عقـد لوغكاب المجزي وكسبته شركـة دينكورب. غير أن شركـة بـراون آند روت عادت لتكسبه من جديد عام 2001 بعد أن أصبح لها اسم جديد هو كيلوغ براون آند روت. وفي هذه المرة كانت مدة العقد عشرَ سنوات.

عدت أول تجربة للجيش الأمريكي في الاعتماد الرسمي على الشركات الخاصة في تولي مهمة الدعم اللوجستي تجربة ناجحة. ومع ذلك، تعرضت شركة براون آند روت لانتقادات لاذعـة بسبب فشلهـا الواضح في السيطرة علـى النفقات في عملياتهـا في البلقان، وأكدت دراسـة أعدها معهـد الإدارة اللوجستية أن شركـة براون آند روت قد أنجـزت بأربع مئة واثنـين وستين مليون دولار وستة آلاف وسبع مئـة وستة وستين موظفاً ما قد يتطلب إنجازه ثمانية آلاف وتسع مئة وثمانية عشر جندياً وست مئة وثمانية وثلاثين مليون دولار.

لم يكـن هـذا التحوّل في زيـادة الاعتماد علـى الشـركات المدنية في تزويـد الخدمات والمسانـدة العسكرية ليأتـيَ في وقت أنسب من هذا الوقـت؛ لأن الجيش كان يشهد خفضاً في أعـداد أفـراده في حِقبة ما بعد الحرب الباردة. وفي العقـد الممتد بين عام 1991 وعام 2001، طـرأت تخفيضات بنسبة 30% على أعداد الجنود في الخدمة الفعلية أي ما يعادل مليونـاً ونصـف المليون جندي، غـير أن تطبيق مبدأ العهدة بمهمـات الإسناد إلى شركات

خاصة والتوسع فيه قد مكن البنتاغون من إحداث تخفيضات كبيرة دون أن تؤثر في قدرات الجيش في الرد والانتشار. ومع تزايد تقبل كبار القادة العسكريين من الجيل القديم لفكرة استخدام المتعاقدين المدنيين، ازداد استخدامهم على نطاق واسع وعلى نحو متسارع.

ومع أن القوة التي استخدمت في حرب الخليج الثانية [2003] كانت تعادل نصف القوة التي استخدمت في المواجهة الأولى مع صدام حسين، إلا أن الحملة الثانية كان يرافقها جيش ثانٍ مكون من مدنيين أمريكيين وأجانب يتولون طهيَ طعام الجند، وغسل ثيابهم، وتنظيف أوساخهم، وحتى شحن جثث قتلاهم إلى أوطانهم. وقبل عقد من الزمان كان يوجد متعاقد واحد لكل خمسين جندياً في الجيش، لكن النسبة ارتفعت في حرب الخليج الثانية إلى متعاقد واحد لكل عشرة جنود، ولم تكن سوى فئة محدودة من هؤلاء يعملون بصفة متعاقدين أمنيين بالتحديد؛ لأن قطاع الأمن الخاص لم يشهد توسعاً مجزياً في السوق إلا بعد أن ثبت أن تعداد الجنود المخصصين للاجتياح لم يكن قادراً على بسط الأمن.

وربما أسهمت الثقة الزائدة بأفضلية التقنية الغربية في تجاهل سوء تقدير العواقب المحتملة طويلة الأمد للاحتلال وما يحتاجه من أعداد كبيرة من الرجال والمتطلبات الضخمة غير التقنية لإعادة البناء. وكانت القوة الأمريكية قادرة بسهولة على إزالة صدام حسين من الحكم وتشتيت جيشه الذي كان في الأصل يعاني من الانهيار والتشرذم، بيد أن المتطلبات الضرورية لاجتياح بلد ما تختلف اختلافاً كبيراً عن متطلبات احتلاله. فقبل الحرب، قدر جنرالات الجيش الذين يتقنون العلوم العسكرية عدد القوات اللازمة لاحتلال العراق بحدود النصف مليون جندي. وفي أواخر شهر شباط/ فبراير من عام 2003، قدّر رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي الجنرال إريك تشينسكي ذلك العدد بمئات الألوف، ثم نقلت التقارير فيما بعد الرقم الذي ذكره تحديداً بأربع مئة ألف جندي. وقد بنى تشينسكي حساباته بحسب نموذج قاسه على الجنود الموجودين في كوسوفو والبوسنة. استنتج منه توصياته التي قدمها بشأن العراق. وفي أثناء ثماني وأربعين ساعة، سارع وكيل وزارة الدفاع آنذاك بول وولفويتز إلى توجيه نقد لاذع للجنرال تشينسكي واصفاً تقديراته بأنها «بعيدة كل البعد عن الصواب». وكان البنتاغون يرغب

في تصديق مقولة أن الاحتلال لن يتطلب سوى 75 ألف جندي. وقد أثبتت الظروف فيما بعد عكس ذلك. وكما حدث في أفغانستان -وإلى درجة أبعد كثيراً- دعت الحاجة إلى تدخل المتعاقدين الأمنيين لتقديم المساعدة.

تفجّر الفرص

في العشرين من آذار/ مارس لعام 2003، عَبَر أكثر من ربع مليون جندي الحدود الكويتية مستهلّين اجتياح العراق في حرب الخليج الثانية. وكتدشين أي منتج جديد جرى التخطيط له بعناية، نجحت الحكومة الأمريكية في إقناع الرأي العام الأمريكي بالفكرة القائلة: إن اجتياح العراق كان المرحلة الثانية اللازمة في الحرب على الإرهاب. وقد أحرز الاجتياح الأولي بسرعة فائقة المعلم الذي بالغت حكومة بوش في الترويج له بعبارة «أنجزت المهمة» بدخول قوات التحالف بسرعة كبيرة مدينة بغداد مرغمة الطاغية العراقي على الاختباء. وأتخم الإعلاميون المدمجون بالجيش الأمريكي موجات البث الإعلامي بمشاهد البهجة والسرور لزوال عهد صدام، ولكن سرعان ما بدأ السلب والنهب.

وفجأة، هوت بغداد في اضطراب عارم مع قيام جموع من العراقيين البائسين بأعمال شغب، ونهب كل شيء ذي قيمة -حتى مكابس الورق وأسلاك النحاس- من وزارات الحكومة، والمتاجر، ومراكز الشرطة، والمساكن الخاصة. وأشعلت الفوضى شعوراً عارماً بالإفلات من العقوبة في الوقت الذي غمرت فيه الجريمة والعنف العاصمة العراقية وغيرها من المدن. وحتى تلك اللحظة، كان الجيش الذي تقدم مسافة بعيدة عن خطوط الإمداد قد تسبب في إيجاد أول عقبة في الاجتياح. وأصبح من الضروري اتخاذُ قرار مصيري: زيادة أعداد الجنود أو مواجهة التبعات. وبالأخذ في الحسبان الثمن السياسي المصاحب للزيادة المفاجئة في أعداد الجنود بعد الاجتياح، ليس بأقلها توليد انطباع بالضعف أمام الأعداء، ولهذا السبب لم يحظ هذا الخيار بأي نقاش جاد.

ومع ترسخ ممارسة العهدة بمهمات الدعم والإسناد إلى القطاع الخاص عام 2003، فقد كان هذا الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار هو كل ما يحتاجه انفراج سوق عمل رجال الأمن الخاص المسلحين. وفي 18 نيسان/ إبريل، وبعد أقل من أسبوع على بدء

انتشـار أعمـال النهب والسلـب، تلقت شركة دينكـورب عقداً تقدر قيمتـه بأكثر من 50 مليـون دولار- لتقـويم الوضع الأمني وتوظيف آلاف من المتعاقديـن للبدء بتدريب أطقم تتولى فرض القانون، وأحكام القضاء، ونظام العقوبات. ويقدم عقد دينكورب أول جملة من العقود الأمنية بعد الاجتياح، ولكن الفرص لم تبدأ بغمر سوق المتعاقدين الأمنيين إلا بعد بدء العمل بإعادة الإعمار.

وبعد نفاد كل ما يمكن نهبه، ساد أكثر البلاد شعور عام بالاستسلام المرير المصحوب بالنقمـة. ومع أن كثـيراً من العراقيين يحمّلون قـوات الاحتلال الأمريكـي مسؤولية خلق الفوضـى في مجتمع كان ينعـم بأمان فرض بالقوة، إلا أن أكـثر العراقيين آثروا الانتظار بصـبر وهدوء ريثما يفي سادتهـم الجدد بوعودهم لتأمين الكهربـاء والوظائف، وإعادة الإعمـار. ولا شـك في أن النشاط الإجرامي العنيف قد زادت حدته عما كانت عليه الحال في عهـد صدام حسين، ولكنهـا لم تكن بحال من الأحوال على الصورة غير المسبوقة التي صاحبـت سقوط بغـداد. والأمر الأكـثر أهميـة، بالإضافة إلى انتشـار العنف والجريمة العاديـة، هو أن إشارات أكـثر خطورة بدأت تظهر على السطح منـذرة بمشكلات تنتظر قـوات التحالف. وبحلـول شهر يونيو أصدرت الأمم المتحدة بعـد وقوع عدد من الهجمات تقريراً يحدد الأعراض المبكرة لوجود مقاومة منظمة. وكلما طال الاحتلال، واجه المحتلون زيـادة في المقاومة العنيفة- وهـي مقاومة تضم أنصار حزب البعـث، والعناصر السابقة في الحكومـة بالإضافة إلى الجهاديين الأجانب. ولو اطلـع الرئيس الأمريكي ومستشاروه الذيـن قرروا اجتياح العراق واحتلال أرضه على ما كتبـه العقيد إن-لورنس عن المنطقة لاستفادوا كثيراً من وصفه الذي دوّنه قبل ثمانين عاماً حين قال إنها: «نسيج من البلدات المتنافسـة غير القابلة للتلاحم، وهي مع ذلك مستعدة للاتحاد لمواجهة القوى الخارجية» وكانـت النتيجة مزيجـاً من الجماعـات المعادية للولايـات المتحدة بأحجـام ومحفزات، وتكتيكات، وقدرات متنوعة، وكلها تتنافس فيما بينها على قتل أكبر عدد ممكن من جنود التحالف، والمتعاقدين الأمنيين، أو «المتعاونين». ولدى قادة هذه المجموعات منبع لا ينضب مـن الغضب والاستياء الذي يمكن استغلاله في الخطـاب التحفيزي التحريضي، إضافة إلى شريحـة عريضة من الرجـال العاطلين عن العمل والشباب الناقـم. ولم يكن الوضع

في العـراق مثالاً على المقاومة التقليدية أو النزاع المحدود؛ بل هو أقرب إلى العمل اليومي المعتاد في أماكن مثل الشيشان أو قطاع غزة.

في مثل هذه الأوضاع من العنف المتفاقم وأعمال المقاومة كان يفترض أن تبدأ الشركات الغربية بإعادة إعمار العراق. وفي شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2003، أنشأت وزارة الدفـاع الأمريكية مكتب إعـادة الإعمار والمساعـدة الإنسانية المعـروف اختصاراً بكلمة (أورهـا) وعـين الجنرال جـي غارنر مديـراً تنفيذياً للمكتـب. وبعد المرحلـة الأولية من الاجتيـاح، نقـل غارنر إلى منصب رئيس الحكومة العراقيـة المؤقتة. غير أن مكتب إعادة الإعمـار والمساعـدة الإنسانية أدمج في مايو مـن عام 2003 في سلطـة التحالف المؤقتة، وحـل السفير بول بريمـر محل الجنرال غارنـر. وأنيطت بسلطة التحالـف المؤقتة وببول بريمر المسؤولية عن إدارة جهود إعادة إعمار العراق، والعمل في الوقت نفسه على تأسيس حكومة مدنية منتخبة بطريقة ديمقراطية تقودها شخصيات عراقية.

اختـارت الولايات المتحدة أسلوب العدوانية السلبيـة، وذلك حين عهدت بمهمة التعامل مـع المشكلة الأمنية إلى الشـركات الأمنية الخاصة، التي كانت تسعـى إلى ممارسة عملها هنـاك. وتقـوم الشـركات المتعاقـدة الأصيلـة في عقـود الإنشـاءات بدورهـا بالتعاقد مع المتعاقديـن الأمنيـين لتوفير الأمـن والحمايـة لمواقعها ثم تدمـج كلفة تلـك العقود ضمن مصاريفهـا التشغيلية. وكانـت عقود إعادة الإعمار، والدعايـة الانتخابية، والتعليم، وحتى خدمـات المعلومات، تخصص جزءاً كبيراً من المصاريف للخدمات الأمنية وهو ما أدى إلى زيـادة في الكلفة بنسبة 50% عن التكلفة الأصلية في بعض العقود بحسب التقديرات التي أجريـت قبل انفـلات الأمور عن نطاق السيطرة. إن ممارسـة النشاط التجاري في منطقة حرب تشهد قتالاً حياً، بحسب تصنيف البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية للعراق، ولكن ليس بحسب تصنيف البيت الأبيض، يتطلب استئجار شركات خاصة يمكنها توريد كل شيء بـدءاً من العربات المصحفة والحواجز الإسمنتية إلى البنـادق والرجال المسلحين المدربين على استخدام تلك البنادق. ومن هنا بدأت طفرة قطاع المتعاقدين الأمنيين الخاص.

لقد سبق للشركات الخاصة أن عملت في ساحات الحروب والمعارك، ولكنها في العادة كانت بعيدة عن خطوط إطلاق النار والاشتباكات المسلحة، ولم يسبق لها قط أن مارست

عملهـا وسط سكان محليين يظهرون العداء لهم، وفي جميـع الأحول لم تكن بالقدر الذي يحـدث الآن في العـراق. ويعد مبلغ ملياري دولار الذي خصص لإعـادة إعمار أفغانستان مبلغاً ضئيلاً إذا ما قورن بالعشرين مليار دولار التي خصصها الكونغرس للمرحلة الأولية في تشريـن الأول/ أكتوبـر من عام 2003 لإعادة إعمار العـراق. ثم تبين عدم كفاية هذه التقديـرات الأوليـة. ومع حلول صيـف عام 2005، قدرت تلـك التكاليف حتى عام 2007 بقرابـة 55 مليار دولار، وهي زيادة كبيرة استفاد منهـا القطاع الخاص على نحو لم يكن متخيّلا من ذي قبل.

لقـد أدى تدفـق الشـركات الغربيـة المكلفة بإعـادة إعمار العـراق إلى زيـادة استياء الشعـب العراقي من الوجـود الأمريكي في البلاد إضافة إلى التوتر القائم نتيجة الاحتلال أصـلاً. وفي بلد يعـاني نصف سكانه البطالة، أصبح ينظـر إلى العمالة الأجنبية على أنها عمالة سلبـت وظائف العراقيين وحرمتهم رزقهم. أي أن العمـال الفلبينيين، والنيباليين، وغيرهم من رعايا الدول المصدرة للأيدي العاملة يقومون بالوظائف التي يمكن أن يؤديها العراقيون الجياع لسبب بسيط هو أن بعض الشركات تشعر بأنه لا يمكن الثقة بالعراقيين. كمـا أن قرار اعتـزام استخدام عائدات النفـط العراقي لدفع أجور هـؤلاء الأجانب أتبع الجرح بالإهانة.

ولجـأ بعض المتعاقديـن من الباطـن إلى توظيف عراقيـين؛ ليكونوا رادعـاً من وقوع الهجمـات، وبعضهـم الآخر كان يعمل بعيداً عن الأنظـار دون أي ترتيبات أمنية مسلحة، غير أن الإجماع في الرأي كان يرى أن مجموعة من حملة السلاح هو مطلب لازم لممارسة أي عمـل في العـراق. وحتى شركة كيلـوغ، براون آنـد رووت – وزيادة منهـا في الاحتياط كانـت تعطي موظفيهـا في بعض الأحيان أسلحـة نارية. وقامت بعض الشركات الأخرى مثـل شركـة زاباتـا الهندسية- وهي شركـة تتولى جمع، ونقـل، وتنفيذ قـرارات الهدم؛ بإنشـاء أقسام أمنيـة داخلية خاصة بها. غـير أن الاحتياجات الأمنيـة للغالبية العظمى مـن الشركات الأخرى قد أدى إلى خلق سوق ضخمة من الفرص للمتخصصين في تزويد الحراس المسلحين.

وفي غضون أشهر قليلة، قفزت صناعة الأمن الخاص من نشاط بسيط ناشئ إلى صناعة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، تتصدرها شركات مثل بلاك ووتر، وهارت، وتربل كانوبي، ودينكورب، وآرمورغروب، وكنترول رسك غروب، وإريتز، وإيجيس. وبحسب التقديرات الرسمية الصادرة عن البنتاغون لعدد الشركات الأمنية الخاصة المرخصة التي تعمل في العراق بحسب إحصاء عام 2003، فإنه يوجد في العراق قرابة ستين شركة تستخدم زهاء 125 ألف موظف، ولم تكن الغالبية العظمى من هذه الشركات موجودة قبل اجتياح العراق. ويمكن لهذا الرقم أن يكون أكبر كثيراً، وربما يصل إلى الضعفين، إذا أُخِذَ في الحسبان الشركات الأمنية الصغيرة المبتدئة، والشركات الأمنية العراقية، والأقسام الأمنية الداخلية غير المسجلة في بعض الشركات كما هي حال شركة زاباتا.

لقد أدى هذا التحول السريع والكبير، في الاعتماد على المتعاقدين المستقلين لتأمين الخدمات الأمنية، إلى ظهور مجموعات من الرجال المسلحين في العراق يعملون في وَضَح النهار لدعم المهمة الإجمالية للولايات المتحدة. ونظراً لكونها تابعة لمؤسسات غير عسكرية، فقد كانت في موقع مبهم على حدود الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين. وواجهت هذه المجموعات في أداء عملها مشكلات جمّة: «استصدار بطاقات هوية وتراخيص حمل السلاح؛ وغموض وتعارض في الأهداف، والتنسيق بين القوافل الأمنية؛ والتعرض لنيران صديقة، ليس من جنود التحالف وحسب، بل وحتى من فرق تابعة لشركات أمنية أخرى». ونظراً لكون «زيّهم الموحد» يشابه لباس القوات شبه العسكرية، فليس من المستغرب أن تتبجح المواقع الإلكترونية التابعة للمقاومة العراقية بتوجيهها ضربة موجعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بعد أن نفذت هجوماً استهدف قافلة للمتعاقدين الأمنيين.

وإلى جانب الصعوبات العملياتية المحدودة التي تواجهها الشركات الأمنية الخاصة في العراق، أثارت الطفرة التي شهدتها هذه الصناعة عدداً من القضايا الخطيرة الملحة، التي تتطلب نقاشاً امام الرأي العام حول مستقبل هذه الصناعة. وثمة أسئلة كثيرة فيما يخص مسألة كيف يمكن لجحافل كبيرة من الجيوش المسلحة الخاصة أن تخدم الأهداف العسكرية وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية؟!.

لقد سبق أن تابع أساتذة جامعيون متخصصون، مثل بيتر سينغر من معهد بروكينز، وكذلك ديبورا آفانت من جامعة جورج واشنطن التطورات التي طرأت على هذا القطاع المتنامي متابعة لصيقة منذ نشأته في أواسط تسعينيات القرن الماضي. وركز كتاب سينغر الذي نشر عام 2003 بعنوان «عساكر الشركات: بروز صناعة الجيوش المخصخصة» على ظهور الجيوش المرتزقة وتحوّلها إلى هيكل مؤسسي شركاتي، وعلى المشكلات التي نشأت عنها والتصورات المحتملة الملازمة لخصخصة الأمن والحروب. ويعد سينغر من النقاد المشهورين للاتجاه السائد في الشركات الأمنية التي لا تخضع لتنظيم الدولة. ولكن سينغر مع ذلك يلتمس لهذه الشركات العذر ويتفهم موقفها، ومع أن النظرة السائدة في الأوساط العسكرية تُقرُّ بأنَّ خصخصة خدمات الدعم والإسناد توفر في المصاريف والنفقات المالية في المؤسسة العسكرية، إلا أن القضية، وكما يوضح سينغر في حوار دار بيني وبينه: «ليست متعلقة بتوفير الكلفة الاقتصادية، بقدر ما هي متعلقة بتوفير الكلفة السياسية. فحين تقع مظلمة ما، فإنك تلقي اللوم على الشركة». وواضح أن هذا الأمر يتجاوز الراحة وتوفير النفقات، كما أن الاعتماد على المتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص يسّهل خصخصة المسؤولية عن الأخطاء. إن وقوع التجاوزات والإساءات ليست بغريبة عن الجيش ولا عن القطاع الخاص، لكن النتائج والتبعات تختلف اختلافاً كبيراً في الحالتين. فلو قام جندي في الجيش بإطلاق النار عشوائياً على مجموعة من المواطنين العزّل، لأدى ذلك إلى ردة فعل دولية تلحق الخزي بالدولة التي ينتمي إليها الجندي، أما لو قام متعاقد أمني بفعل مماثل، فإنه ببساطة سيتعرض للفصل من عمله وتتلقى الشركة التي يعمل فيها بعض النقد. وفي الحالات التي يمارس فيها المتعاقدون أو الشركات التي يعملون فيها نشاطات مشبوهة، فإنهم في أسوأ الظروف سيفقدون عقودهم. وفي العراق لا توجد شفافية في عمل الشركات الأمنية، ولا تخضع إلا لقدر بسيط من المساءلة في نشاطها. وخصخصة التبعة يجعل الجيش والحكومة محاطة بجدار ناري من الحصانة يحول بينها وبين الملاحقة القضائية؛ لأن العقود تقدم حماية قانونية وإنكاراً مقنعاً بأن الحكومة أقرت أو كانت تعلم بأعمال التعسف والإساءة.

ويعتقد سينغر أن الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص يزيل كثيراً من المسؤوليات والتبعات التي يمكن أن تنشأ عن الجيش، ويخلق فرصاً كثيرة من التصورات التي يمكن

أن تعرض أي مهمة يكلف بها الجيش للخطر. وحرص سينغر على انتقاء كلماته بعناية فائقة؛ لكي لا يعرض نفسه لدعاوى قضائية يمكن أن تلاحقه بسبب تصريحات طائشة. فقال: إنه يرى احتمال أن تنكص الشركات التجارية عن إتمام عقدها أو قد تغالي مغالاة فاحشة في أجور خدماتها؛ لأن هذه الشركات تعتمد في حساباتها على مبدأ الكلفة زائد الربح، بدلاً من الاعتماد على شرف الواجب. ويستشهد كتابه الذي اعتمد فيه على منهجية علمية كثيراً من الأمثلة على التجاوزات المالية والأخلاقية والقانونية في نظام العقود القائم في الوقت الراهن كالمغالاة في الأجور، والقيام بعمليات احتيال ونصب في الدول المضيفة، وممارسة نشاطات إجرامية، وغيرها. وبحسب ما يذكر سينغر، فإن هذه المشكلات نتجت عن ضعف الرقابة وعن الطفرة الكبيرة التي طرأت على هذه الصناعة بحيث يمكن لشركة حديثة النشأة أن تقفز من لا شيء إلى الدخول في عقد بقيمة ملايين الدولارات في غضون بضعة أسابيع.

أما الدكتورة ديبورا آفانت، أستاذ العلوم السياسية ومديرة معهد الدراسات العالمية والدولية في كلية إليوت للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، فكانت أقل انتقاداً لهذه الصناعة من سينغر، ولكنها مع ذلك لا تخفي قلقلها من أن الزيادة في استخدام الشركات الأمنية الخاصة ستسهم في نمو صناعة يمكنها أن تقدم أدوات للحروب مقابل أجر مالي بدلاً من أن تكون أدوات خير للمواطنين. والقضية الجوهرية التي نشأت عن استخدام الشركات الأمنية الخاصة، بحسب رأي ديبورا آفانت، هي أن الطرف الذي يستأجر هذه الشركات هو الذي يحدد من يملك استخدام القوة.

وترى ديبورا أن ما طرأ على القطاع الأمني الخاص من نمو وازدهار هو أمر طبيعي ومتوقع، ولكنها ترى غيمة قاتمة فوقه: «إنه [أي استخدام المتعاقدين المستقلين] قد نقل السلطة التي كانت من اختصاص الكونغرس إلى البيت الأبيض». ففي حين يملك الكونغرس السلطة كاملة للتصويت على تخصيص النفقات المالية لأي عمل عسكري، أصبح بإمكان السلطة التنفيذية -إذا كانت عازمة- أن تلجأ إلى عدد من الحيل التي تستطيع عبرها تمويل قوة صغيرة من المتعاقدين للقيام بعمل عسكري ما متجاوزة بذلك الكونغرس. وتدرك آفانت آليات وأنظمة الرقابة المكتوبة منها وغير المكتوبة التي تخضع

لهـا الشركات التي تبرم عقوداً مع الحكومة، ولكنهـا قلقة من أن الشركات الخاصة التي تقـدم الخدمـات الأمنية يمكنهـا العمل خارج نطـاق التغطية الإعلاميـة، ومن ثم خارج علم دافع الضريبـة الأمريكي ودون علم أكثر أعضاء الكونغرس. ولاحظت آفانت أن هذه الشركات «تقضي على الشفافية والوضوح في عمل الحكومة عن طريق وضع كم هائل من المعلومـات في أماكن مختلفة. إنَّ التغطية الإعلامية للجنـود هي خمسة أضعاف التغطية الإعلامية للمتعاقدين الأمنيين».

ثمـة نقاش دائـر عن مـدى التوسع الذي يمكـن أن تصـل إليه الشـركات الأمنية في خدماتهـا. وإحدى المخاوف التي يمكن أن تنشأ عـن ذلك هي أن هذه الشركات يمكن أن تتحـول إلى منظمات هجومية، بمعنى أنها ستصبح جيوشاً تقاتل بالإنابة، أي جيوشاً من المرتزقـة. وفي الوضـع الراهن، يقـوم المتعاقدون الأمنيّون بعدد مـن الوظائف في مناطق الحروب، ويخضعون لقيد وحيد أساس هو أنهم يؤدون وظائفهم بقدرات دفاعية وحسب. ولـو كلف متعاقـد أمني خاص بواجبات هجومية كالتي يكلف بهـا الجندي النظامي، فإن الخط الدقيق الذي يفصل بين المتعاقد الأمني والجندي المرتزق سينقطع، وستبدأ الشركة الأمنية الخاصة التي تشرف على المتعاقد بتعريف نفسها بوصف «شركة عسكرية خاصة» وهو وصف ملطف للجهة التي تقوم بتزويد خدمات الجنود المرتزقة.

إن أبـرز دور يؤديه المتعاقدون الأمنيون في العراق اليوم، وأكثرها تعرضاً للمخاطر هو خدمة المرافقة الأمنية، ولا سيما على درب المهالك المسمى بالدرب الآيرلندي الذي يصل بين مطـار بغداد الـدولي ومدينة بغداد. وكمصارعـي روما القديمة، يتقـدم المتعاقدون الأمنيون لمواجهة الموت كل يوم، وما من لحظة تمر على مطار بغداد الدولي إلا وتجد فيها عدداً من السيارات رباعية الدفع التابعة لعدد من الشركات الأمنية تنتظر في المطار لمرافقة مسافرين قادمين على طول المسافة القصيرة -لكن المهلكة- إلى بغداد. وتراهم يسيرون بسرعـة عاليـة، ويطلقون نيران أسلحتهم لإبقاء الآخرين بعيـداً عنهم، ويتعاملون مع كل شيء في الطريق بوصفه سيارةً مفخخة. وتسوّغ أعداد الهجمات المتكررة في الطريق الذي يطلق عليه بحق «ممر السيارات المفخخة» أسلوبهم العدواني في السير على ذلك الطريق. وإلى جانـب تأمـين نقل كل شيء من الحافـلات التي تقل الصحافيـين، والدبلوماسيين،

ورجـال الأعمال، إلى الشاحنات المحملة بمعدات الطهو، أو إمـدادات أعمال الإنشاءات، يقوم المتعاقدون الأمنيون بتقديم حماية ثابتة للسفارات، وأنابيب النفط، والمباني التابعة للحكومـة، وغيرها من منشآت البنية التحتية. ويقوم المتعاقدون الأمنيون بتدريب الجنود العراقيـين وقـوات الشرطة، بالإضافة إلى عمليات جمع المعلومـات الاستخبارية، ونصب أجهـزة الاستطـلاع الجوي، وقيادة الـكلاب الباحثة عن المتفجرات. وهـم وإن لم يكونوا مـن الناحية الفنية يعملون نيابة عن المؤسسـات العسكرية الأمريكية إلا أنهم - كما تقول ديبورا آفانت- قد أصبحوا أهدافاً مشروعة لهجمات المقاومة؛ لأنهم يؤدون أدواراً داعمة ومعـززة للمهمة الأمريكية، ويعملون علـى تأكيد بقاء المسؤولين السياسيين الذين عينتهم الولايات المتحدة وتأمين وجود الشركات الأمريكية.

وفي أثنـاء تنفيـذ شركـة بلاك ووتر مهمـة حماية بول بريمـر البارزة أمـام القاصي والـداني، نقلت التقارير عن المقاومة العراقية تقديمهـا جائزة قيمتها 30 ألف دولار عن رأس أي واحد من فريق الحراسة التابع لبـلاك ووتر. ولم يكن هؤلاء المتعاقدون يقومون بعملهـم وهم يدركون وجـود فدية مجزية فوق رؤوسهم، ولكنهم يعلمـون أيضاً أن الرجل الـذي كلفوا بحمايته هو أثمن هدف في ساحة المعركة. وقـدر بعضهم الجائزة الموضوعة لمن يأتي برأس بريمر بخمسة وأربعين مليون دولار.

كان بـول بريمر في نظر المقاومة الناشئة يجسـد رمزاً أوحدَ لاحتلال غربي مرفوض، وكان علـى شركة بلاك ووتر أن تأخذ هـذه الحقيقة في الحسبان حين تقرر مستوى القوة البشريـة والقـوة الناريـة اللازمة لحمايتـه. وكان سلفـه ج - غارنـر في البداية يحتفظ بوحـدة صغـيرة من الجنود التابعـين للحرس الوطنـي لولاية فلوريدة للقيـام بحراسته، غـير أن تفاقم الوضع الأمني بسرعـة، وإصرار بريمر على التنقل في البلاد كان يعني أنه بحاجـة إلى قوة حماية أكبر وأشمل. فجرى تكليف إريك برنس وبلاك ووتر بالتقدم بحل مبتكر فريـد، واستخدمت مخصصات مرصودة في حسـاب لشركة دينكورب لدى وزارة الخارجية الأمريكية لتمويل تلك الحماية. وهكذا تكوّن فريق الحراسة الشخصية المشهور الـذي يتولى حراسـة بريمر من وحدة سريعة الحركة من المسلحـين المستأجرين تدعمها قوة نارية كاسحة.

كانت شركة دينكورب في ذلك الوقت ملتزمة بعقد لتقديم الاحتياجات الأمنية لوزارة الخارجية الأمريكية حول العالم- بما في ذلك حماية السفارات والمكاتب الدبلوماسية والرئيس الأفغاني حامد كرازاي- ولكنها عهدت إلى شركة بلاك ووتر بمهمة تنفيذ التزاماتها في ذلك العقد في العراق. ومع أنه لم يكشف النقاب عن كلفة فريق الحرس الإمبراطوري الذي يتولى حراسة بريمر، إلا أن بلاك ووتر وبعد عدة أشهر من فوزها بتلك المهمة، وقعت على عقد منفصل بتاريخ 24 آب/ أغسطس من عام 2003 قيمته 21,3 مليون دولار. ومثالاً على تأسيس شركات جديدة لتنفيذ عقد أمني في طفرة الشركات الأمنية الخاصة، جرى تسجيل شركة جديدة تحت اسم بلاك ووتر للاستشارات الأمنية لدى حكومة ولاية كارولينة الشمالية بعد شهر من توقيع ذلك العقد.

تألف فريق الحراسة الشخصي لبول بريمر في البداية من ثلاثة وستين متعاقداً أمنياً مستقلاً، وأسطولٍ من السيارات ذات الدفع الرباعي، وفريقين من كلاب الأثر مع ساستها، وأربعة طيارين، وأربعة رماة جويين، وفريقٍ أرضيٍّ، وثلاث طائرات مروحية صغيرة من طراز بوينغ إم دي 530-. وفيما بعد، قامت بلاك ووتر بتدعيم الفريق بثلاث عربات مصفحة من طراز ممبة مزودة برشاشات بي كي إم الآلية، وعربات نقل مصفحة من طراز ساراسين، وطائرة نقل من نوع كاسا 212. وأظهر فريق الحراسة استعراضاً باهراً للقوة عن قصد؛ لأنه كان يخضع لقواعد الاشتباك الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية التي تطبقها فرق الحماية الدبلوماسية. والهدف الأساسي لفريق الحراسة الشخصي المرافق هو ردع أي هجوم على الشخص المقصود بالحماية، وإذا ما تعرض الفريق للهجوم، فإنهم مخولون بمقاتلة المهاجم حتى تتمكن الشخصية المهمة المقصودة بالحماية من الخروج من دائرة الخطر وإخلائه خارج مسرح المواجهة. وعلى الرغم من إطلاق كثير من الصحافيين اليساريين على هذه المجموعة المسلحة المكونة من جنود سابقين وأفراد شرطة متقاعدين وصف «المرتزقة»، إلا أن وزارة الخارجية تعدهم حراس أمن مسلحين. وعلى أي حال، كانت بلاك ووتر تنشر مجموعة صغيرة من الميليشيات الخاصة، ولأول مرة في التاريخ، كان بول بريمر، وهو متعاقد مدني، يقوم على حمايته جيش صغير من المتعاقدين الأمنيين، يدير بلداً محتلاً.

الأنظمة والتعليمات ومشاعر الاستياء والسخط

وصل السفير بول بريمر، وهو نفسه متعاقد مستقل كُلف بمنصب الحاكم العام، إلى العراق في أيار/ مايو من عام 2003 وبيده سلطات واسعة لإحداث تغييرات جذرية كاسحة وإصلاحات جوهرية في عراق ما بعد صدام حسين. عمل بريمر في السابق في السلك الدبلوماسي، وله باع طويل في هذا الحقل. وبعد تقاعده من العمل الدبلوماسي؛ فعمل في وظيفة رئيس تنفيذي لشركة مارش لاستشارات الأزمات، وهي شركة أنشأتها شركتا مارش وكماكلينان عقب وفاة ثلاث مئة موظف من موظفي الشركتين، في تفجيرات 11 أيلول / سبتمبر.

رأى كثير من الناس أن إسناد حكم العراق إلى بريمر كان قراراً حكيماً وموفقاً، لما يتمتع به هذا الرجل من أسلوب دبلوماسي رفيع. غير أن سياسة القبضة الحديدية والسلطات المطلقة التي كان يمارسها أثارت غضب كثير من العراقيين؛ إذ كان ينظر إليه وعلى نطاق واسع بأنه حاكم طاغية جديد يقوم بتبذير عائدات النفط العراقي على أجانب مبذرين وفاسدين من القصور نفسها التي كان يبذر منها صدام عائدات النفط العراقي على برامجه الفاسدة. كما أن عبارة سلطة التحالف المؤقتة نفسها تنضح بالكلام الأورويلي المزدوج: فالتحالف يقصد به أمريكة وحدها، وأعمال السلطة كانت دائمة أكثر منها «مؤقتة»، والفوضى السائدة في العراق دليل على أنها ليست من «السلطة» في شيء.

وظهر أن سلطة التحالف المؤقتة كانت تعمل على خلق نموذج قديم من الشركات التجارية؛ فالولايات المتحدة قامت باحتلال دولة العراق ذات السيادة، وخلعت حاكمها، وأطاحت بجيشها، واستولت على أموالها، ثم قامت بتعيين مدير أعمال؛ ليقوم بإصدار الأوامر المصممة لتشجيع التجارة بين دول التحالف، وخلق قطاع صناعي جديد هو «إعادة بناء العراق». ومع أن جني الأرباح من الحرب هو أمر ممقوت عموماً، إلا أن سلطة التحالف المؤقتة لم تبذل أي جهد في تمويه الفرص المجزية التي أوجدتها لمصالح الشركات. وكان متوقعاً من إجراءات الإنعاش الاقتصادي عن طريق الصدمة، وقوى السوق القوية أن تضع العراق على مسار النجاح السريع. وللبدء بذلك، كان بريمر بحاجة إلى مضخة كبيرة من الأموال. وقد تحقق له ذلك بتأسيس صندوق تطوير العراق، لتمويل كل الشركات التي

اختـيرت لتقديم المساعدة وجني الأرباح، بعد أن قامت قوات التحالف بالعمل النبيل الذي يعكس نكران الذات بتحرير العراق وإعادة بنائه، كما تزعم قوات التحالف.

وفي العشرين من آذار/ مارس من عام 2003، وقّع الرئيس بوش على الأمر التنفيذي رقم 3290 بمصادرة الأملاك العراقية في الولايات المتحدة والأموال العراقية في المصارف الأمريكيـة. وفي الثـاني والعشرين من أيـار/ مايو، حدد قـرار الأمم المتحدة رقم 1433 مسؤوليـات قوى الاحتلال في العـراق بالآتي: «العمل على تعزيـز رفاهية الشعب العراقي عـن طريـق الإدارة الفاعلة للمناطـق العراقيـة ....»، ولتحقيق هذه الغايـة سمح القرار بتخصيص 95% من عائدات النفـط العراقي لصندوق تطوير العـراق، وهو تحوّل عن برنامـج الأمم المتحدة السابق الذي كانت تُثار حولـه الشبهات، المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي وُضِعَ لمنع صدام حسين من نهب عائدات الصادرات النفطية لمصلحته الخاصـة. وكان أول نظام يصدر عـن سلطة التحالف المؤقتة بعد وصول بريمر إلى بغداد هـو وضع الأساس القانوني لسلطة التحالف المؤقتة ممثلة في شخصه هو بصفته الحاكم العـام للبلاد. وكان النظام رقم 2 الذي صدر عـن السلطة يقضي بجعل بريمر المحاسبَ الوحيدَ لصندوق تطوير العراق.

ومـن القرارات الأخرى التي صدرت عن سلطة التحالـف المؤقتة، القرار رقم 1 الذي أصـدره بريمر بهدف استئصال كل ما هو بعثي مـن المجتمع العراقي، وحظر هذا القرار كل أعضـاء حزب البعـث من تقلد أي «منصـب تمارس بموجبه سلطـات ومسؤوليات في المجتمـع العراقـي»، وهو قرار يؤدي من الناحية العملية على نبذ وإقصاء 10% من سكان العـراق، أي ما يعـادل مليوناً ونصف المليون إلى مليونين ونصف المليون نسمة. وأَتْبعَ ذلك القـرار بقرار آخر يقضي بحل الجيش العراقي وعدد من الوزارات العراقية، وهو ما أدى إلى تسريح ما يربو على أربع مئة ألف عراقي من وظائفهم وحرمانهم من رواتبهم، ووضع بالنتيجة تحـت يد معارضي الاحتلال مخزوناً من الجنود العاطلين عن العمل لتجنيدهم في الهجمـات الانتحاريـة، وفي تنفيذ عمليات المقاومة. وقدم القـرار رقم 19 والقرار 14 إلى المقاومـة العراقية نصراً إعلامياً ودعائيـاً وأداة أخرى لتجنيد المزيد من المتطوعين؛ إذ حـدد القرار رقـم 19 الصور المسموح بها قانونياً من حرية التجمع، وفَرَضَ قيوداً على

حـق العراقيين في التظاهر والاحتجاج، بينما سرد القـرار رقم 14 القيود المفروضة على حرية الصحافة حديثة النشأة. ولم يكن أيٌّ من هذين القرارين في الحدود غير المعقولة، إلا أنهمـا ساعـدا في تعزيز حجـج المقاومة التي تقول: إن حديـث الأمريكيين عن الحرية والديمقراطيـة ما هو إلا خدعة كلامية معسولة تهـدف إلى تخدير الشعب العراقي؛ لكي يرضخ للاحتلال.

ومـع تتابـع القرارات والأنظمـة الصادرة عن بريمـر التي كانت موجهـة نحو تحقيق الفوائـد والأربـاح التجارية بدلاً من المساعـدة الإنسانية، تفاقم استيـاء الشارع العراقي وازدادت مخاوفه من أن الولايات المتحدة أقدمت على احتلال العراق لسرقة نفطه ونهب أموالـه. ولـو فسرت تلك القـرارات والأنظمة بنية حسنـة، على أنها جزء مـن إجراءات الصدمـة الاقتصادية لإنعاش اقتصاد يتفق الجميع على أنه كان منهاراً بسبب الحصار، إلا أن الشعب العراقي لم يكن ينظر إليها بهذا الاعتبار؛ إذ جرى الاستيلاء على الممتلكات والأعمال التي تعود لحزب البعث، وسمح للأجانب بالتملك بنسبة 100%، وسمح بتحويل أربـاح الشـركات الأجنبية كاملة إلى الخـارج، وأبرمت العقود مـدة أربعين عاماً لضمان بقاء واستمرار أي مشروع تجاري وجد تحت سلطة الاحتلال الأمريكي، وتمت خصخصة النظـام المصرفي، وفرضت ضريبـة شاملة بنسبة 15%، وألغيـت الرسوم والمكوس. وقد صـدرت هذه الأوامر والأنظمـة باللغة الإنجليزية وكانت ترجمتهـا العربية متأخرة عنها بوقت، وهو ما عزز الانطباع بأن المحتل الأمريكي كان يستولي على البلاد تحقيقاً لأهدافه الشخصية الأنانية.

لم يشهـد الشعـب العراقـي في بدايات حكم بريمـر سوى تحسينات طفيفـة هامشية في الحالـة الاقتصادية ومستوى المعيشة. ومع استمرار المحنـة، تزايدت مشاعر السخط والاستياء، وتنامت معها أعمال المقاومة. وإمعاناً في زيادة التوتر على هذا الوضع الحساس أصلاً، كان التوسع في أعمال الإنشاءات مصحوباً بانتشار كبير للرجال المدججين بالسلاح مـن غير الجنـود النظاميين، وكانت قوافلهم البارزة للعِيـان المنتشرة في كل مكان تجوب شوارع البلاد بعدوانية مستفزة، دافعة بالسيارات الأخرى غير المتعاونة إلى جانب الطريق أو مطلقـة عليهـا النار لتعطيلها وإصابة سائقيها، ولا يملـك أحد أي نوع من الإحصاءات

عـن عدد المدنيـين العراقيين الذين أصيبوا أو قتلوا على يـد المتعاقدين الأمنيين، غير أن الأدلـة السماعية التي انتهـت إليّ من تحدثي إلى عدد كبير من المتعاقدين الأمنيين تشير إلى أن هذا العدد ليس بالقليل. ومع ذلك، وحتى كتابة هذه السطور في بداية عام 2006، لم يتعرض أحد من المتعاقدين الأمنيين المستقلين لأي مساءلة قانونية عن أي ضرر جانبي نتج عن أفعالهم في العراق.

وفي حادثـة رواها لي أحد المتعاقدين الذين شهدوها، قام سائق حافلة بك آب من نوع فورد إف250- كان في مقدمة قافلة أمنية، بصدم سيارة صغيرة كانت تقل أسرة عراقية في أثنـاء محاولة سائـق الحافلة الالتفاف لتجنب وضع خطر. وبعد الحادثة بدت السيارة الصغـيرة محطمـة مسحوقة، ولم يعرف المتعاقد إن كانـت الأسرة العراقية قد نجت من الحـادث أم لا؛ لأن القافلـة الأمنيـة لاذت بالفرار. ولم يخبر السلطـات بهذا الحادث في ذلـك الوقت، لذلـك لم يتعرض السائق لأي تحقيق أو تأديب على مـا فعله. وكان المتعاقد الـذي شهد الحادثة يرغب بالإبلاغ عن الحادث إلى السلطات المختصة، ولكنه شعر بأنه ربما يعرض مهنته للخطر إن فعل ذلك.

افتتـح بوش الحرب على الإرهاب بإصدار رخصة مفتوحة للقتل بعد هجمات الحادي عشـر مـن سبتمبر، حيث وقع علـى قرار يجيز الاغتيال. غير أن قـرار بريمر رقم 17 هو الـذي أطلق العِنان للمتعاقدين الأمنيين في العراق لفعل ما يشاءون. وينص بند خاص في القـرار 17 على ما يلي: «يتمتع المتعاقدون الأمنيـون بالحصانة من الملاحقة القانونية في العـراق بخصوص كل ما يتصل بالأفعال التي صدرت عنهم تنفيذاً لعقد أبرموه بالأصالة أو مـن الباطـن. ويجب ألا يمنع الحكـم الوارد في هذه المادة القـوات المتعددة الجنسيات [قوات التحالف] من وقف إساءة التصرفات الصادرة عن المتعاقدين، أو حجز أي متعاقد يمثـل خطراً أو تهديداً لنفسه أو للآخرين، حجزاً مؤقتـاً ريثما يتم تسليمه إلى السلطات المختصـة في بلده الأصلي. وفي جميع الأحوال، يجـب إبلاغ الموظف الأعلى رتبة في الهيئة التي تمثل دولة المتعاقد في العراق». وبعبارة أبسط، يقول هذا القرار: بأن النظام القانوني العراقـي لا يملـك صلاحية ملاحقة أي متعاقـد أمني، حتى وإن كانـت التهمة هي القتل العمد، إذا وقعت الجريمة في أثناء أداء المتعاقد وظيفته.

ويقضي الإجراء المتبع على أن تجري محاكمة المتعاقد الأمني على الجريمة المزعومة بحقه في بلده الأصلي بعد تسليمه إليه. وقد يبدو ذلك حلاً معقولاً بالنظر إلى حالة نظام العدالة العراقي، غير أن هذه الإجراءات لا تطبق في الواقع العملي. وبالأخذ في الحسبان الصورة التي نقلها إليَّ المتعاقدون أصحاب الخبرة الواسعة في العراق حول الإصابات والأضرار غير المقصودة التي تلحق المدنيين العراقيين على يد المتعاقدين الأمنيين، فإن من المدهش حقاً أنه لم يتعرض متعاقد أمني واحد – وأقصد هنا تحديداً المتعاقدين الأمنيين الذين يؤدون وظائف أمنية لمصلحة سلطة التحالف المؤقتة- لأي تحقيق جنائي عن أي جريمة أو جنحة.

هناك قضيتان وضعتا أساس السابقة القانونية على محاكمة أنواع أخرى من المتعاقدين في بلدهم الأصلي، على جرائم ارتكبوها في مناطق حرب- مثل القضية المتعلقة بشركة مركز كاليفورنية للتحليل، وتلك المتعلقة بمترجمي تيتان، وجاءت تلك المحاكمات بعد الضجة الإعلامية التي تبعت الكشف عن فضيحة سجن «أبو غريب». وقد وجهت تهمة بالقتل إلى ديفيد باسارو، وهو متعاقد مستقل وجندي سابق في القوات الخاصة كان يعمل لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في وحدة شبه عسكرية كانت تتولى القبض على الإرهابيين في أفغانستان، وحوكم فعلياً بموجب بنود قانون الولاء للوطن على قيامه بقتل أحد المحتجزين في أثناء التحقيق معه وتعذيبه. ولما كانت هاتان القضيتان قد قدمتا إلى المحكمة بعد الجدل الذي ثار عقب الكشف عن أعمال التعذيب التي وقعت في سجن «أبو غريب»، فإنها تثير تساؤلاً حول مسألة إن كان أصحاب السلطة لا يولون اهتماماً بالمساءلة عن المخالفات القانونية إلا حين تسلط الأضواء عليها.

انتهى العمل بالقرار رقم 17 مع تسليم مقاليد الحكم إلى الحكومة العراقية، ويفترض أن يخضع المتعاقدون الأمنيون منذ تلك اللحظة لأحكام القانون العراقي. ولأسباب أمنية، وتجنباً للوقوع في مشكلات قانونية، لا ينتظر المتعاقدون في المكان الذي يقع فيه الحادث. وبعد عدد كبير من الهجمات التي شنها رجال المقاومة الذين كانوا يتخفَّوْن تحت اللباس الرسمي للشرطة العراقية، لم يعد المتعاقدون الأمنيون يتوقفون انصياعاً لأوامر صادرة عن الشرطة العراقية وإن لاحقتهم سيارات الشرطة مطلقة صفارات الإنذار والأضواء

الومّاضــة؛ لذلك فالمهمة تقع على عاتق الشرطــة العراقية في التحقيق في الحادث، وتتبع المعلومات لمعرفة هُوية المتعاقد الذي ارتكب الخطأ (إن كان ذلك ممكناً)، ومن ثم مناشدة القــوات الأمريكية التعاون معها في القبض على الشخصــ المتسبب في الحادث، وتسليمه إلى السلطــات العراقيــة. وهذا تصوّر بعيد الاحتمال. ولو حــدث أي تبرّم من سلوك غير لائق أو تصرف بطريقة عنيفة عن متعاقد أمني مستقل، فإن الشركة التي يعمل فيها إذا رأت أن هذا المتعاقد سيحملها تبعات ومسؤوليات هي في غنى عنها، فإنها في العادة تفسخ عقــده وترسله إلى موطنه، وربما بقي في بلده دون عمل، لكن من المستبعد أن يرى جدران السجن من الداخل.

وضــع القرار رقم 17 معاييرَ مساءلة المتعاقدين الأمنيين في العراق، ولكنها في حقيقة الأمر غير موجودة على الرغم من أن الأسس القانونية المحددة لهذه المسؤولية قد شهدت تحولاً منذ صدور ذلك القرار؛ إذ لم يكتفِ القرار بإعطاء الشركات الأمنية الخاصة غير العراقية «بطاقة للخروج من السجن مجاناً» وحسب، بل، وهذا ما تحققت منه أنا شخصياً في أثناء ترحالي، وقد عملت على تغيير نظرة المتعاقدين إلى البيئة التي يعملون فيها: فبدلاً من الالتزام بحدود السلطات المحلية والأنظمة والتعليمات، ينظر كثير من المتعاقدين إلى العــراق بوصفــه مزبلة خالية من القانــون، «صندوق الرمل» أرض يدخلهــا الشخص إما قاتــلاً أو مقتــولاً». أما السكان المحليون فهم في نظــر المتعاقدين الأمنيين الذين يخرجون مــن معاقلهم الآمنــة المحاطة بجدران مسلحــة مقاومة للقذائــف، بسياراتهم وعرباتهم المصفحة، ليسوا سوى خيال من الوجوه السوداء التي تظهر في مناظير البنادق.

إن السمــاح لهــذه المجموعــات المسلحة بالعمــل دون مساءلة أو مسؤوليــة، وبقليل من الرقابة لهو أمر مثير للقلق، ولكنه أيضاً دليل على الجودة التي تتمتع بها كثير من الشركات الأمنية، وعلى حسن التدريب والانضباط لدى موظفيها، ولهذا السبب لم نشهد أي أعمال مثــيرة للجدل. تلتزم الغالبيــة العظمى من المتعاقدين الأمنيين الذيــن يعملون في العراق قواعــد الاشتبــاك التي وضعتهــا في الأصــل وزارة الخارجية الأمريكية، وقــام بتبسيطها المدير الأمنــي في مكتب المشروعات والتعاقدات العميد البريطــاني المتقاعد آنتوني هنتر تشوات. إن أبسط وأوجز ملخص لقواعد الاشتباك التي يلتزمها المتعاقدون الأمنيون هي: «إذا أطلقت عليك النار، فردَّ بالمثل».

قـد تبدو هذه القاعدة سهلة التطبيق، وقد كانـت كذلك في بدايات الأشهر الأولى من الاحتلال، وربما حتى نهاية السنة الأولى. غير أنه مع استمرار الاحتلال طَوالَ عام 2003 دون تقديم أي منفعة ملموسة للمواطن العراقي العادي، ازداد الاستياء، واكتسبت المقاومة مزيـداً من القوة، وبدأ المتعاقـدون الأمنيون يشعرون بنظرات الحقـد والكراهية تصوّب إليهـم في كل مـرة يسيرون فيها عبر المناطق المدنيـة. والعمل في بيئة غير آمنة، ومواجهة عدو غير محدد يختبئ بسهولة وسط السكان المدنيين، بالإضافة إلى هذا التحوّل المؤكد، وإن كان غير ملموس، في المزاج العام للشارع العراقي، كل ذلك يؤثر تأثيراً كبيراً في سرعة رد المتعاقدين بإطلاق النار. ثم جاء هجوم الفلوجة على المتعاقدين التابعين لشركة بلاك ووتر فغير كل شيء.

لم يتوافر للمتعاقدين الأربعة الذين لَقُوا حتفهم في ذلك اليوم أي وقت للرد على إطلاق النـار، ودفعـت وحشية ذلك الهجوم كثيراً مـن المتعاقدين إلى حالة مـن التوتر العصبي وأزالت الافتراض الساذج بأنهم محصنون من التعرض للهجمات؛ لأنهم يتمتعون بصفة شبه مدنية. وبعد مشاهدتهم الموتَ والتمثيلَ بالجثث الذي حل بزملائهم المتعاقدين على شاشات التلفاز تعرض مرة بعد مرة دون توقف، أصبح المتعاقدون الأمنيون أكثر استعداداً لإطلاق النار إذا ما شعروا بالتهديد.

وبعـد أيـام قلائل من حادثـة الفلوجـة، وقعت حادثتان همـا الأكثر أهميـة في سجل المتعاقدين الأمنيين في العراق منذ بدء الحرب، وإن توارت التقارير الإعلامية التي نقلت تطـورات هاتـين الواقعتين عن بـؤرة التركيز الإعلامـي بسبب وقوع أحـداث أكثر أهمية منهمـا في العراق. وعلى الرغم من أن قواعد الاشتبـاك تقضي بأن المتعاقد الأمني يجب عليـه ألا يطلـق النـار إلا بهدف الانسحاب من المـكان وفك الاشتباك، فـإن واضعي هذه القواعـد لم يتوقعـوا الحالة التي يكلف بهـا المتعاقدون الأمنيون بحمايـة المنشآت الثابتة التابعـة لسلطـة التحالف المؤقتـة ويتعرضون لإطلاق نار قـد يستمر ساعات بـل وأياماً. وفي مثـل هذه الحالـة التي يتعرض فيها المتعاقدون الأمنيـون للحصار، وتغلق من حولهم المخـارج الآمنة، مع غيـاب النصرة من الجيش، فإنه لا يبقى خيـار أمامهم سوى القتال في مواجهـة هجـوم كاسح على يد مئـات من المهاجمين. وفي الوقت الـذي كان فيه ممثلو

البنتاغون والمعلقون الإعلاميون يجادلون أمام الرأي العام بأن المتعاقدين التابعين لشركة بلاك ووتر يجب وضعهم تحت الحماية التي تقدمها قوانين الحرب للمدنيين؛ لأنهم كانوا يقومون بالحراسة وحسب، وأنهم لا يخوضون معارك حربية، كان المتعاقدون الأمنيون في الكوت وفي النجف يخوضون معارك قتالية شرسة.

obeikandl.com